الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: سنة ثانية ماستر

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـي

إعداد الطلبة:

- قسوم اسلام

تحت عنوان:

دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

دراسة حالة: "بنك الجزائر"

لجنة المناقشة:

د. نذير عبد الرزاق	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيسـا**
د. بنابي فتيحة	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. اوصيف لخضر	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2021

تشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
(إن أشكرَ الناس لله عز وجل أشكرُهم للناس)
نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتورة "بنابي فتيحة" على مجهوداتها ونصائحها وعلى صبرها معنا لإنجاز هذا المذكرة.
كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقانا وجمالا.
و نشكر كل أستاذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا، دون أن ننسى من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

الإهـــــــداء:

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله الكريم سيدنا محمد

أما بعد:

أهدي عملي المتواضع الى من حملتني وهن بعد وهن أمي الغالية

و الى من اوصلني الى ما انا عليه الآن أبي العزيز,

و الى اخوتي, وأخواتي وأصدقائي, وزملاء الدراسة, وزملاء العمل,

و الى الأستاذ المشرف, وكل من علمني حرفا في مساري الدراسي,

الى من ساعدني في مسيرتي سواء من قريب أو من بعيد.

الفهرس

مقدمة	أ.... د
<u>الفصل الاول: مدخل مفاهيمي ونظري للبنوك المركزية</u>	1
المبحث الاول: ماهية البنوك المركزية.	2
المطلب الاول: مفهوم البنوك المركزية , النشأة والتطور.	2
المطلب الثاني: خصائص ووظائف البنوك المركزية.	8
المبحث الثاني: دور البنوك المركزية في الدول المتقدمة والدول النامية.	18
المطلب الاول: دور البنوك المركزية في الدول المتقدمة.	18
المطلب الثاني: دور البنوك المركزية في الدول النامية.	19
<u>الفصل الثاني: مفاهيم الاستقرار المالي والتحديات التي تعطل تحقيقه.</u>	29
المبحث الاول: مفاهيم الاستقرار المالي.	30
المطلب الاول: مفهوم الاستقرار المالي في الادبيات الاقتصادية ووجهة نظر البنوك المركزية.	30
المطلب الثاني: آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي.	34
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الاستقرار المالي والجهود المبذولة لتحقيقه.	36
المطلب الاول: التحديات التي تواجه الاستقرار المالي.	36
المطلب الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار المالي.	39
<u>الفصل الثالث: دور البنك المركزي الجزائري في تحقيق الاستقرار المالي.</u>	46
المبحث الاول: ماهية البنك المركزي الجزائري.	47
المطلب الاول: نشأة البنك المركزي الجزائري.	47
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الجزائري.	52
المبحث الثاني: استراتيجية البنك المركزي الجزائري لتحقيق الاستقرار المالي.	56
المطلب الاول: دور بنك الجزائر المركزي في إرساء الدعائم الأساسية للحوكمة المصرفية.	56
المطلب الثاني: مسؤولية البنك المركزية عن سلامة الجهاز المصرفي.	60
خاتمة	65
قائمة المراجع والمصادر	68

مقدمـــــة

مقدمة عامة:

يعتبر البحث في الادبيات الاقتصادية التي تناقش دور البنوك المركزية, من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة, حيث تتصل الدولة بسياساتها الاقتصادية والمالية بباقي دول العالم, ومع ظهور أزمة في بلد ما في العالم, يظهر تأثير ذلك في جميع تفاصيل النشاط الاقتصادي للدول الاخرى.

البنك المركزي يمثل الدولة ويبسط سيادتها على الانشطة الاجتماعية والمالية والاقتصادية, فهو يتولى توجيه الموارد وقدرات الانتاج نحو الاستخدام الامثل والانسب, وفق الامكانيات المتاحة لكل دولة, مع قيامها بمراقبة أسعار الصرف, فتزايد الاهتمام بدور البنوك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, الذي بدوره يعمل على تحقيق الاستقرار المالي.

الجزائر وكغيرها من الدول, سعت الى تفعيل دور البنك المركزي الجزائري في الرقابة على البنوك التجارية, إضافة الى محاولة تطوير مختلف مكونات النظام البنكي بالقدر الذي يؤهله الى تحقيق التنمية الاقتصادية, اعتمادا على أسس ومعايير عالمية, تصب في صالح تحقيق الاستقرار المالي, وذلك لبقاء الجهاز المصرفي آمنا وفعالا في ضوء الأزمات المالية والمخاطر المحيطة بالنظام المالي بشكل عام.

تسعى البنوك المركزية الى تحقيق الاستقرار المالي, بتنفيذها لصلاحياتها ووظائفها, وبناءا على ذلك, فوجود بنك مركزي يتمتع بكامل الصلاحيات والاستقلالية الكاملة في أداء وظائفه, التي يراها مناسبة لتحقيق الاستقرار المالي, وخلال دراستنا قمنا بتحديد بنك الجزائر محل دراستنا, وعلى هذا الأساس فإن مشكلة البحث تتمحور في طبيعة الدور الذي يمكن أن يضطلع به بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي.

1.الاشكالية:

ومن خلال ما سبق كانت اشكالية الدراسة على النحو التالي:

ماهي حدود فعالية بنك الجزائر المركزي في وضع استراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي؟

2.التساؤلات الفرعية:

وللإجابة عن الاشكالية نطرح التساؤلات التالية:

-ماهو البنك المركزي وما هو دوره؟

-ماهي آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي؟

-ما مجال صلاحيات البنك المركزي اتجاه الجهاز المصرفي؟

3.الفرضيات:

للإجابة عن التساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- البنوك المركزية هي التي تقنن وتحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث تحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني لبلد معين.

- يتحقق الاستقرار المالي عندما يكون القطاع المالي قادر على امتصاص الصدمات.

-تتمثل الرقابة المركزية في مراقبة جميع أعمال البنوك بصفة دورية من خلال قوانين وتشريعات يصدرها البنك المركزي.

4.أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من مدى تأثير الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي على الاقتصاد الوطني, وقد جاء هذا البحث ليبرز مدى تحكم بنك الجزائر للتطورات الحديثة في تحليل السياسة المالية للبنوك التجارية, ومدى بسط أدواته وصلاحياته سعيا منه لضمان استقرار ومتانة الجهاز المصرفي الجزائري.

5.أهداف البحث:

-توضيح الاطار العام للاستقرار المالي ومحاولة فهم مختلف جوانبه.

-محاولة الاطلاع على أبرز الوظائف والأدوات التي يطبقها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي.

-ابراز دور البنك المركزي في تحقيق الأمن والسلامة المالية.

6.منهج البحث:

نظرا لطبيعة موضوع البحث, اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لإبراز سياسة البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي, من أجل تفهم الوضع والوصول الى استنتاجات ومقترحات عملية مقبولة.

7.دراسات سابقة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على دراسات مختلفة, والتي نذكر منها:

-محمد بن باحان: دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي, حيث خلصت دراسته الى أن البنوك المركزية من خلال سلطاتها ووظائفها تبحث عن تحقيق اهداف السياسة النقدية, باستخدام أدواتها ووسائلها المتوفرة.

-محمد طرشي, نبيل بوفليح: دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي, حيث خلصت دراسته الى أن تدعيم الاستقرار المالي يجب أن يتوفر على آليات وأدوات لازمة, كإستقلالية البنوك المركزية وتدعيمها بالتشريعات اللازمة للقيام بالرقابة المصرفية على البنوك العامة.

8.الاطار المفاهيمي للدراسة:

الاستقرار المالي: هو قدرة النظام المالي على تنفيذ أو تحقيق مهامه, على نحو ملائم خلال مدة زمنية غير محددة, عن طريق تصحيح اختلالات في آلياته التشغيلية.

البنوك المركزية: هي الجهة المسؤولة عن الاشراف على النظام المصرفي بصفة عامة, فقد نشأت هذه البنوك كمرحلة أخيرة من مراحل التطور المالي, يستخدم صلاحياته ووظائفه بحرية.

بنك الجزائر المركزي: هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, يتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة.

الجهاز المصرفي: هو الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الاموال السائدة والمدخرات, نحو القروض والاستثمارات الاقتصادية, تبعا للقانون الموضع.

9.صعوبات الدراسة:

التجسيد النظري على الواقع, وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة ببنك الجزائر المركزي, الخاصة بالكشوفات المالية والتقارير الرقابية المعدة من طرف بنك الجزائر المركزي.

10.تقسيم الدراسة:

استنادا الى الاشكالية المطروحة والفرضيات المقترحة, سيتم تناول الدراسة وفق البناء المنهجي التالي:

الفصل الأول: نحاول هنا, توضيح مفهوم البنوك المركزية ودورها, وقمنا بتقسيم الفصل لمبحثين, مبحث لمفهوم البنوك المركزية وخصائصها ووظائفها, ومبحث لدور البنوك المركزية في الدول المتقدمة وفي الدول النامية.

الفصل الثاني: نحاول هنا, توضيح مفهوم الاستقرار المالي و التحديات والجهود المبذولة لتحقيقه, وقد قمنا بتقسيم الفصل لمبحثين, مبحث لمفهوم الاستقرار المالي وآلية تحقيقه, ومبحث للتحديات التي تواجه الاستقرار المالي, وكذا الجهود المبذولة لتحقيقه.

الفصل الثالث: نحاول هنا, تحليل الدور الذي يلعبه بنك الجزائر المركزي, والاستراتجيات المتبعة لتحقيق الاستقرار المالي, وقد قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين, مبحث للتعريف ببنك الجزائر وهيكله التنظيمي, ومبحث لإستراتجية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي ومسؤوليته عن سلامة الجهاز المصرفي.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي ونظري للبنوك المركزية.

المبحث الاول: ماهية البنوك المركزية.

المطلب الاول: مفهوم البنوك المركزية , النشأة والتطور.

المطلب الثاني: خصائص ووظائف البنوك المركزية.

المبحث الثاني: دور البنوك المركزية في الدول المتقدمة والدول النامية.

المطلب الاول: دور البنوك المركزية في الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: دور البنوك المركزية في الدول النامية.

تمهيد:

في مستهل الحديث عن البنوك المركزية كان لابد من ضبط مدخل مفاهيمي ونظري, يمكن من خلاله معرفة بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع.

تمتاز البنوك المركزية بأهمية بارزة في المجال الاقتصادي, نظرا لوظائفها المختلفة, رغم اختلاف تسميتها بين بلدان العالم, إلا أن التسمية الغالبة في معظم بلدان العالم هو البنك المركزي.

سنحاول خلال دراستنا توضيح ماهية البنوك المركزية وما دورها, وقد قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين, المبحث الأول لتوضيح مفهوم البنوك المركزية, إضافة الى خصائصها ووظائفها, أما المبحث الثاني فخصصناه لدور البنوك المركزية في الدول المتقدمة والدول النامية.

المبحث الاول: ماهية البنوك المركزية.

المطلب الاول: مفهوم البنوك المركزية , النشأة والتطور:

أولا: مفهوم البنوك المركزية:

اختلفت تسمية وتعاريف البنوك تبعا لاختلاف المفهوم حول أهمية ووظائف تلك البنوك، فقد أطلق على البنوك المركزية أسماء مختلفة في دول العالم، ففي الولايات المتحدة أطلقت عليه تسمية نظام الاحتياط الفيدارلي، وفي الهند أطلقت عليه تسمية البنك الاحتياطي، في حين في فرنسا أطلقت عليه تسمية بنك فرنسا, وفي بعض الدول جاء تحت تسمية مؤسسة النقد.

وعلى الرغم من اختلاف التسميات إلا أن الاسم الغالب في معظم دول العالم هو البنك المركزي.

وقدم بعض الاقتصاديين تعاريف مختلفة للمصارف المركزية، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية، ومن أهم التعريفات الشائعة للبنوك المركزية هي[1]:

-عرفت فيرا **سميث(Vera Smith)** البنوك المركزية بأنها: النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد.

و أكدت فيرا سميث في تعريفها على وظيفة إصدار النقد.

-أما **شاو (Shaw)** فقد ركز على وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه بتعريفه: "هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه ".

-وعرفه **داي (Day)** بأنه: " الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي".

ويلاحظ بأن "داي" اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي، بالأخص في الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي.

---

[1] – زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، عمان، الطبعة العربية، 2006، ص: 13-14.

-وجاء تعريف **سايرز (Sayers)** بأن البنك المركزي" هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة. وهذا التعريف ركز على وظيفة البنك المركزي كبنك الحكومة.

-وجاء تعريف **سام ويلسون (Sam wilson)** ليركز على وظيفة أخرى للمصارف، باعتبار البنك المركزي "هو بنك البنوك ,ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود.

-في حين عرف **دي كوك (De kock)** البنوك المركزية بأنها " البنك المركزي هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة ،كتقنين العملة، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وإدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية وقيامه بخدمة البنوك التجارية، من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية وإنجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية ".

من خلال التعاريف السابقة، نلاحظ أن التعريف الذي قدمه "دي كوك" هو جامع شامل لوظائف البنك المركزي المتمثلة في تقنين العملة وإدارة العمليات المالية الخاصة بالحوكمة, وكذا إدارة احتياطات الدولة وخدمة البنوك التجارية وقيامه بدور المقرض لها، عكس التعاريف الأخرى التي ركزت على وظيفة واحدة أو وظيفتين من وظائف البنك المركزي.

ثانيا: نشأة البنوك المركزية:

قبل القرن العشرين، لم يكن هناك مفهوم محدد للصيرفة المركزية بل تطور هذا المفهوم تدريجيا، إذ أن البنوك المركزية بدأت في أول الأمر مصارف تجارية، ثم تطورت في الوظائف التي قامت بها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث ،وان بداية نشوء البنوك المركزية كانت بنشوء مصرف

السويد عام 1688، ومصرف انجلترا المركزي عام 1694. وكانت البداية لمصرف انجلترا المركزي، والذي يعتبره بعض الكتاب والباحثين بأنه البداية لنشوء البنوك المركزية، لكونه أول من ما رس مبادئ ووظائف البنوك المركزية.

وعليه سنتناول نشأة البنوك المركزية من خلال نشأتها وتطو رها قبل القرن العشرين وأيضا خلال القرن العشرين.

1.نشأة البنوك المركزية قبل القرن العشرين: من أهم البنوك التي نشأت قبل القرن العشرين يمكن ذكر ما يلي:

-**مصرف انجلترا المركزي:** أنشئ مصرف انجلترا المركزي عام 1694, وكان السبب في نشوئه هو حاجة انجلترا للأموال نتيجة لحربها مع فرنسا، وهدف الحكومة آنذاك هو اقتراض المال لمتطلبات الحرب من أغنياء التجار. وقام الأغنياء بتقديم الأموال كي تقرر الحكومة أفضل العروض. وقد قدم " وليام بتريون" نيابة عن المقرضين هذا العرض من خلال شركة مساهمة سميت شركة مصرف انجلترا.

ومقابل ذلك سمح لمصرف انجلترا القيام بإصدار نقود بحد أقصى يساوي رأس المال، ومنذ ذلك التاريخ أصبح مصرف انجلترا هو القائد للمصارف الأخرى، باعتباره الوحيد الذي يمثل مصرف مساهم بشكل كبير قياسا بالمساهمين المحدودين في المصارف الأخرى، وفي عام 1697 أصدر البرلمان الإنجليزي قانونا يخول مصرف انجلترا بميزة الاحتكار، أي يصبح المصرف الوحيد من حيث ملكية المساهمة وقد أعطى القانون ميزة أخرى تتمثل في أن المصارف التجارية سوف تكون صغيرة الحجم مقارنة بمصرف انجلترا، لذا فلم تعد المصارف الأخرى منافسا مؤثرا لمصرف انجلترا المركزي، وأصبح له الحق في إصدار النقود.[1]

[1] – محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص ص: 208-209.

-**مصرف فرنسا المركزي 1800:** نظرا لحالة الركود التي واجهتهما فرنسا أثناء الثورة الفرنسية فقد أنشأت مصرف فرنسا المركزي سنة 1800، وكان الهدف الأساسي لنشوئه هو قيامه بعملية إصدار النقد ،حيث كان تكونه كشركة مساهمة ،ثم مارست الحكومة السيطرة عليه من خلال تعيين محافظ واثنين مساعدين له.

-**البنك المركزي الهولندي 1814:** تأسس سنة 1814، وخول له حق إصدار النقد، وكان رأسماله مملوك للمساهمين، غير أن رئيس مجلس إدارة المصرف وأمين المجلس جرى تعيينهما من قبل الحكومة ،أما الأعضاء يتم انتخابهم من قبل المساهمين.

-**مصرف النمسا المركزي 1817:** تأسس نتيجة لتدهور النظام النقدي وانخفاض من قيمة العملة النمساوية انخفاضا حادا، وهو ما دفع الحكومة عام 1817، لتأسيس بنك مركزي لمعالجة التدهور والسيطرة على عملية إصدار النقد.

-**مصرف النرويج 1817:** نشأ كشركة مساهمة برأس مال خاص، إلا أن ملك النرويج قام بتعيين المحافظ ونائبه، وانتخبت إدارته ومدرائه من قبل هيئة تشريعية، ومنح هذا المصرف امتياز عملية حق اصدار النقد.

-**المصرف الوطني الدانمركي 1818:** نشأ برأسمال خاص عام 1818، لتولي أعمال مصرف الدولة الذي نشأ عام 1813، لأغراض سحب الأوراق النقدية الحكومية ذات القيم المتدهورة وأعطي له الحق في إصدار أوراق نقدية بدلا عنها، وبالتالي أصبح المصرف الوطني هو الوحيد للإصدار، وطلب منه القيام بإعادة تنظيم السياسة النقدية.

-**المصرف الوطني البلجيكي 1851:** تم إنشاؤه عام 1850، كمصرف وطني وحيد له حق القيام بإصدار النقد وهو عبارة عن شركة مساهمة خاصة، ولكن تعيين المحافظ يتم من قبل الحكومة، وذلك لتنفيذ سياسة الحكومة من الناحية المالية والمصرفية[1].

[1] - محمد دويدار، أسامة الفولي، مرجع سابق، ص208

-**مصرف اسبانيا 1856:** جاء نشوء وتأسيس مصرف اسبانيا عام 1856، وكان واحد من المصارف الاسبانية التي لها حق إصدار النقد واحتكاره.

-**مصرف روسيا 1860:** انشأ مصرف روسيا عام 1860 كمصرف دولة بهدف توحيد التداول النقدي، إضافة إلى طرح قروض الإمبراطورية الروسية، وتم تخويل مصرف روسيا حصرا حق إصدار الأوراق النقدية، وطلب منه العمل على استقرار العملة النقدية، وتشجيع وتطوير التجارة والصناعة والزارعة من خلال تقديم القروض القصيرة الأجل.

-**مصرف ألمانيا 1876:** يعود تاريخ إنشاء النظام المصرفي المركزي والألماني الوطني إلى عام 1876، عندما صدرت العملة الألمانية الموحدة وبنك الرايخ، وقد شهد النظام المصرفي الألماني العديد من التطورات اتسمت بالعديد المشاكل والصعوبات منذ النشأة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن ابرز تلك المشاكل معدلات التضخم التي حدثت في ألمانيا خلال فترات الحرب مما أدى إلى انهيار العملة النقدية الألمانية، وقامت ألمانيا عام 1848 بإصلاح نظامها النقدي لمكافحة التضخم، وقد نجحت في ذلك بالتعاون بين الحكومة وبين بنك الرايخ.

-**مصرف اليابان 1882:** تأسس مصرف اليابان باسم البنك المركزي عام 1882، والسبب هو إعادة النظام النقدي إلى حالة الاستقرار بعد أن شهد اضطرابات نتيجة لتوسع المصارف التجارية في إصدار النقود، والذي أدى إلى حدوث مشاكل اقتصادية وزعزعة ثقة الأفراد في النقود اليابانية.

-**مصرف ايطاليا 1893:** تم إنشاؤه عام 1893 من خلال دمج ثلاثة من أكبر المصارف في ذلك الوقت، وكانت ملكية مصرف ايطاليا متمثلة في ملكية أصحاب المصارف الثلاثة الذين اندمجوا ليشكلوا بنك ايطاليا، واستمر العمل في هذا البنك كشركة مساهمة تقوم بوظيفة صندوق خزانة الدولة، ولم يتم تخويلها حق إصدار النقود دون سائر المصارف حتى عام 1926[1].

[1] - محمد دويدار، أسامة الفولي، مرجع سابق, ص 209.

2. نشأة البنوك المركزية خلال القرن العشرين: منذ بداية القرن العشرين قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار و السبب في منح الدولة حق إصدار الأوراق النقدية إلى مصرف واحد هو سهولة إشراف الدولة عليه وازالة حالة الإفراط في الإصدار، وكذلك إدراك الحكومات لخطورة احتكار حق إصدار العملة من قبل مؤسسات مصرفية خاصة، في حين أن عملية إصدار النقد تمس المصلحة العامة، لذلك اتجهت معظم الدول إلى تأميم تلك البنوك المركزية.

وتم تأسيس نظام الصيرفة المركزية للولايات المتحدة عام 1914. وجاء المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بروكسل سنة 1920، فأصدر توصية مفادها أنه على كل البلدان التي لم تؤسس مصرفا مركزيا بعد، أن تبدأ في إنشائه بالسرعة الممكنة، ليس فقط من أجل تسهيل إعادة الاستقرار لعملاتها ونظامها المصرفي، وانما أيضا من أجل مصلحة التعاون الدولي ومنذ ذلك ال وقت، وابتداءا من تأسيس بنك الاحتياط لجنوب إفريقيا عام 1921, تبعه تأسيس عنده بنوك مركزية ليس فقط في البلدان المستقلة والمتمتعة بالحكم الذاتي التي لم يكن لديها بنوك مركزية، بل أيضا في العديد من الدول المستقلة حديثا والتي حصلت على استقلالها في الخمسين سنة الأخيرة، وأنيطت بها إصدار الأوراق النقدية ومباشرة وظائفها الرئيسية تدريجيا في الرقابة على الائتمان من حيث الكمية والنوعية والسعر. كما أخذت تلعب الدور الأهم في السياسة المالية والاقتصادية وتخلت تدريجيا عن الأعمال المصرفية العادية، واقتصر نشاطها على الأعمال المصرفية للحكومة والقيام بوظيفة المقرض الأخير عن طريق عمليات الخصم كما اقتصر حق إصدار النقد على البنوك المركزية دون سواها.

المطلب الثاني: خصائص البنوك المركزية ووظائفها :

أولا: خصائص البنوك المركزية: هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف. وهذه الخصائص هي[1]:

[1] -زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص ص: 26-27.

-أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها و تشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.

-يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.

-لا يتوخى البنك المركزي الربح وانما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها، وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة.

-يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعمليه الائتمان في الاقتصاد الوطني.

-يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم.

-هناك بنك مركزي واحد في معظم دول العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفدرالي. ويسري هذا الإصدار على الهند، وكذلك توجد مؤسسة نقد للإصدار في المملكة العربية السعودية والبحرين.

ثانيا: وظائف البنوك المركزية:

من الواضح أنه يوجد تشابه كبير في الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في معظم البلدان، ولكن تطبيق هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية إلى أخرى ومن أهم تلك الوظائف ما يلي:

1. البنك المركزي ووظيفة الإصدار: يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذا لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر من أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر. واستنادا إلى هذه الوظيفة زادت مكانة البنك المركزي عندما أصبحت أوارق النقد

المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة، وعندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها [1].

ويأتي دور البنك المركزي الحقيقي في إصدار البنكنوت كنتيجة طبيعية لتطور نظام الذهب وانتقاله خلال التطور في مرحلة المسكوكات الذهبية إلى مرحلة السبائك الذهبية، حيث أصبح واجبا على المصرف المركزي أن يقدم للناس أوراقه التي تحمل وعودا بالدفع محل المسكوكات الذهبية التي تنازلوا عنها للمصرف المركزي. ومع هذا التطور ظهرت صورة غطاء الإصدار، أي المقابل الحقيقي للنقد الورقي المصدر في صورة ذهب. ومع تطور النظام النقدي وزيادة الإصدار النقدي الورقي دون أن يقابله ذهب، ظهر في غطاء الإصدار أصول أخرى أصبحت اليوم تمثل بنودا معتادة في أي غطاء للإصدار[2].

وكان انفراد المصرف المركزي بهذا الامتياز من العوامل الرئيسية التي ميزته عن المصارف التجارية العادية، وعلى وجه العموم فمن أهم ما ترتب على تركيز وظيفة الإصدار في مصرف واحد ما يلي:

-زيادة ثقة الجمهور المتعاملين في أوارق النقد المصدرة.

-تمكين المصرف المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية مقابل الودائع.

-تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار أوارق النقد الذي قد ينتج عن تعدد مصارف الإصدار.

وقد ترتب على تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد أو جهة مسؤولة واحدة، أن اكتسبت أوارق النقد المصدرة مكانة عالية لدى جمهور المتعاملين وزادت ثقته في قيمتها.

---

[1] – صبحي تادريس قريصة، مرجع سابق، ص: 145.

[2] – عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 1999، ص ص: 224-225.

ونظرا لما لوظيفة الإصدار من أهمية كبيرة فقد شغلت أذهان رجال البنوك وطلاب المسائل النقدية، والباحث النقدي يمكن أن يميز بين رأيين حول تنظيم عملية الإصدار: الرأي الأول نادى بحرية الإصدار والرأي الثاني دعا إلى تقييد هذه العملية. وحجج الرأي الأول أن التغير في حجم الإصدار يجب أن يخضع إلى التغيير المقابل في حجم الطلب على النقد المصدر خضوعا تلقائيا، عندما يكون مستوى النشاط التجاري عاليا كما هي الحال في أوقات الرواج ويزيد طلب الأفراد على الاقتراض من البنوك ،والبنوك بدورها تحتاج بدورها إلى نقد إضافي تستخدمه أساسا للتوسع في حجم الائتمان، كما تزيد أيضا حاجة التداول إلى أوراق النقد التي يصدرها البنك المركزي وعليه حجم الأوراق النقدية المصدرة بناءا على زيادة حجم المعاملات، ويقول أنصار هذا الرأي أن العكس يجب أن يحدث في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي والتجاري حيث ينخفض حجم المعاملات وينخفض معه حجم الطلب على النقود. وهكذا في نظر أنصار هذا الرأي أن هذه الطريقة التي تجعل عرض النقود خاضعة خضوعا تلقائيا إلى التغيير في حجم الطلب عليها، هي الطريقة المثلى التي يجب أن تقوم عليها عملية الإصدار. وفي رأيهم أن إخضاع عرض النقود للطلب عليها، يقدم المرونة الكافية من التوسع والانكماش بالدرجات التي تقتضيها حالة النشاط التجاري.

ولكن هذا الرأي الذي يخضع الإصدار إلى حاجة سوق النقد قد انتقد على أساس أن تطبيقه يخلق عدم استقرار نقدي، ففي حالة الرواج وعندما ترتفع قيمة المعاملات وبالتالي يزيد الطلب على النقود ويزيد معه الإصدار والودائع المصرفية وتميل مستويات الأسعار إلى الارتفاع ويتوالى ارتفاع الأسعار وهكذا. ومؤدى هذا أن إخضاع عملية خلق النقود للطلب عليها تقود في النهاية إلى التضخم النقدي مما يهدد بتدهور قيمة النقد. ومن المتوقع أن يحدث العكس في حالة الكساد وهبوط مستوى النشاط التجاري، ومعه هبوط المعاملات، وبالتالي هبوط في الطلب على النقود، فهبوط في عرض النقود، وانخفاض آخر في مستويات الأسعار، وهذا يؤدي مرة أخرى إلى هبوط في الطلب على النقود فهبوط جديد في عرضها وهكذا، أي أن إخضاع عرض النقود إلى الطلب عليها يعمق

من حدة الكساد ويزيد الانكماش الاقتصادي حدة. وخلاصة الأمر أن إطلاق الإصدار حرا واخضاعه للطلب على النقود من جانب الأفراد دون قيد من شانه أن يساهم في خلق زيادة غير مرغوب فيها في كمية النقود والائتمان في أوقات الرواج، ونقص غير مرغوب فيه في كمية النقد والائتمان في أوقات الكساد.

أما الرأي الآخر نادى بوضع قيود على الإصدار بحيث تنظم عملية الإصدار كي يتماشى حجمه مع حجم الطلب على النقد اللازم لتمويل المعاملات، ولكن لا يجب أن يساير هذا الطلب إلى نهاية الطريق صعودا أو هبوطا، بل للبنك المركزي هدف يحققه عن طريق توجيه الإصدار و الائتمان تنفيذا لسياسة نقدية مرغوب فيها.

2. البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي: يقوم البنك المركزي بالاشتراك مع الحكومة ، في وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة. لذلك لا يمكن أن تدار هذه البنوك إدارة مستقلة عن السياسة التي ترسمها الدولة لتحقيق الصالح الاقتصادي العام، وهذا ما يفسر شرط ملكية الدولة للبنك المركزي، لتضمن بذلك تعاونا وثيقا بينه وبين السلطة الحكومية، ويعتبر البنك المركزي بمثابة المستشار المالي للدولة، ومصد ار هاما من مصادر الائتمان [1].

وتقوم البنوك المركزية في كل الدول بوظيفة وكيل الدولة ومستشارها في المسائل المالية، حيث انه ومنذ أن حصلت البنوك المركزية على امتياز إصدار الأوراق النقدية، فقد قامت بدور بنك الحكومة ومستشارها المالي، فعلى اعتبار أن البنك المركزي هو بنك الحكومة، فانه يحتفظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، وبمعنى آخر فان الحكومة تضع أموالها فيه ، ولهذا أهمية كبيرة في النظام المصرفي بصفة عامة، لان ذلك يؤدي إلى نتائج تختلف تماما عن تلك التي تترتب على احتفاظ الحكومة بحساباتها في المصارف التجارية.

[1] – إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص: 92.

وبالإضافة إلى ذلك، فان البنك المركزي يقوم بإصدار القروض الحكومية سواء أكانت قصيرة الأجل، مثل أذونات الخزانة أو متوسطة وطويلة الأجل مثل السندات. وعموما يتولى كل ما يتعلق بإصدار ودفع فوائد وسداد قيمة القروض نيابة عن الحكومة.

ومن ناحية أخرى، فان تعدد أوجه النشاط المالي للدولة قد يصبح في بعض الأحوال مصدر اضطراب للسوق النقدي ولأسعار الصرف. وهذا بالطبع يتعارض مع السياسة الائتمانية للبنك المركزي، وعلى ذلك فان قيامه بالعمليات المصرفية للحكومة يساعده على تقدير الوضع المالي بصفة دائمة، ومن ثم يتسنى له تقديم الاستشارات المالية والنقدية إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة، وقد يساهم في وضع السياسة المالية للدولة ويعمل على تنفيذها. وتجدر الإشارة إلى انه إذا كان البنك المركزي يقدم سلفا قصيرة الأجل للحكومة، كما في حالة العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية، أو قروضا استثنائية في حالات الحروب والأزمات، فان ذلك عادة ما يكون مقيدا بتشريعات من شأنها الحد من سلطات الحكومة في اقتناء القروض تجنبا لعواقب الإسراف.

3.البنك المركزي بنك الاحتفاظ باحتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية: أصبح البنك المركزي في العديد من البلدان بنكا مركزيا للتحويل، إذ يحصل على الفائض من العملات الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات لصالح البلد، ومنذ التخلي عن قاعدة الذهب أخذت البنوك المركزية تلعب دوار مهما في تنظيم احتياطات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة عمليات التحويل الخارجي، وساعدت الموجودات الأجنبية لدى البنوك المركزية من تلافي الهزات التي يمكن أن تتعرض لها عملاتها الوطنية ،كما استخدمت كوسيلة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف. كما أن المصرف المركزي هو المسؤول عن الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب و المسكوكات الذهبية.

4.البنك المركزي بنك البنوك: يحتل البنك المركزي منزلة بنك البنوك في الجهاز المصرفي ،عن طريق تقديمه للقروض والتسهيلات المصرفية للجهاز المصرفي والائتماني، واعتماد الحكومة وبقية المصارف عليه في الاحتفاظ بأرصدتها واحتياطاتها النقدية لديه، وتكليفه بتسوية الحسابات المختلفة

بين هذه الأطراف بإجراء المقاصة فيما بينهما وتصفية الشيكات المسحوبة على مصرف معين مع بقية الشيكات الصادرة لصالحه أو لحسابه من مصرف أو من جهة أخرى، بحيث تظهر في نهاية عملية المقاصة الأرصدة المتبقية لصالح مصرف أو آخر.[1]

وتتمثل وظيفة البنك المركزي كبنك للبنوك في أربع وظائف فرعية وهي:

أ. إدارة الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية: حيث أصبحت الاحتياطات النقدية التي تضعها المصارف التجارية لدى البنوك المركزية إلزامية بموجب القانون وذلك بعد إنشاء الاحتياطي الفيدارلي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ألزم قانون الاحتياطي الفيدارلي البنوك التجارية بإيداع نسبة من ودائعها تحت الطلب ولأجل، كاحتياطيات نقدية لدى الاحتياطي الفيدارلي، وقد اتبعت الكثير من البنوك المركزية في الدول المختلفة نفس السياسة التي اتبعها الاحتياطي الفيدارلي في الولايات المتحدة وأصبحت أداة الاحتياطي الإلزامي، واحدة من أهم أدوات السياسة النقدية التي تتبعها البنوك المركزية في مختلف دول العالم. وعليه فإن تركيز الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي بالإضافة إلى أن الأخير سوف يلعب دور الحارس أو الأمين عليها، فإنه يمثل مصدر قوة كبيرة للنظام المصرفي.

ب. القيام بمسؤولية الملجأ الأخير للإقراض: تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي، نظرا لأنها تعمل على استقرار الجهاز المصرفي وخصوصا في أوقات الأزمات وبموجب هذه الوظيفة يقوم البنك المركزي بتقديم التسهيلات المالية إلى البنوك التجارية في أوقات الطوارئ أو الأزمات.

بعبارة أخرى فإن البنك المركزي يتدخل لتدعيم الجهاز المصرفي عن طريق تقديم القروض إلى البنوك التجارية كلما اقتضت الضرورة ذلك، ويلعب البنك المركزي دور الممول أو المجهز للسيولة

[1] – ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،1999، ص: 176.

بوصفه المصدر النهائي للنقد القانوني، الذي تتخذه البنوك التجارية كاحتياطي لمواجهة حالات السحب على الودائع والقيام بالاستثمارات والتوسع في تقديم القروض، وهو يمد يد المساعدة للمصارف في أوقات تعرض احتياطاتها النقدية إلى نقص شديد و تعذرها عن مواجهة متطلبات السحب في مختلف الودائع نقدا. وتتخذ هذه المساعدة شكل القروض المباشرة بضمان موجوداتها أو إعادة خصم ما لديها من موجودات مالية كالأوراق المالية القصيرة الأجل والأوراق التجارية، وي ارد بإعادة الخصم هو قيام البنك التجاري ببيع أصوله المالية لدى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية يستخدمها في تدعيم احتياطاته النقدية مقابل ثمن معين يتقاضاه البنك المركزي نظير ذلك ويعرف هذا الثمن بسعر إعادة الخصم.

ج. تسوية أرصدة المقامة بين المصارف: من بين المهام الأخرى التي يمارسها البنك المركزي بصفته بنكا للبنوك تولى عمليات المقاصة بين المصارف. ويعتبر البنك المركزي من أكثر المؤسسات ملائمة للقيام بهذه الوظيفة، حيث أنه يحتفظ لديه بحسابات للمصارف التجارية الأعضاء في النظام المصرفي وحيث انه يحتفظ بالاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تلتزم المصارف التجارية بإيداعه لديه، وبالتالي يسهل ذلك من إدارة عمليات المقاصة والتسويات، وعملية المقاصة تكون من خلال تجميع الشيكات لدى المصارف التجارية مسحوبة على بعضها البعض لصالح العملاء، ولتسهيل العمل بين المصارف الدائنة و المدنية، ولتجنب قيامها بتسوية ديونها نقدا، يتولى البنك المركزي ومن خلال أرصدة الحسابات الجارية للمصارف التجارية المحتفظ بها لديه إنجاز عملية المقاصة التي تتم بين المصارف التجارية المختلفة عن طريق تحويل الأرصدة النقدية من حساب إلى آخر عن المعاملات الحسابية الدفترية لدى البنك المركزي. واستنادا لذلك يجتمع في صباح كل يوم عمل مصرفي ممثلو المصارف التجارية لدى البنك المركزي في مكان خاص يعرف بغرفة المقاصة لتبادل الشيكات تحت إشراف البنك المركزي، فالمصرف التجاري الدائن يقبض قيمة الشيكات المسحوبة على المصارف الأخرى ويسدد المصرف المدين ماعليه من ديون للمصرف الدائن بشيك مسحوب على حسابه الجاري لدى البنك المركزي.

والنقطة الجوهرية هي أن تسوية الحسابات بين المصارف تتم عن طريق التحويلات في القيود الدفترية من حساب إلى آخر، فالمصرف المدين يسحب شيكا على حسابه الجاري الذي يحتفظ به لدى البنك المركزي لأمر المصرف الدائن بالمبلغ المدين به، ثم يودع المصرف الدائن الشيك أو الشيكات المسحوبة لصالحه لدى البنك المركزي ليضيفها إلى ودائعه الجارية، وتستخدم الحسابات الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي كوسائل دفع، مثلها مثل الحسابات الجارية للأف ارد والمؤسسات لدى المصارف التجارية وتكون المحصلة النهائية لعمليات المقاصة أن يزداد الرصيد الاحتياطي للمصارف الدائنة وينقص الرصيد الاحتياطي للمصارف المدينة، أما إذا حصل وكان رصيد الحساب الجاري للمصرف التجاري المدين لدى المركزي غير كافي لتسديد الديون المستحقة عليه للمصرف الآخر، فإن على هذا المصرف المدين أن يسارع إلى تغطية حسابه عن طريق إعادة خصم ما لديه من موجودات مالية (أوارق مالية حكومية، أوارق تجارية) أو الاقتراض من البنك المركزي أو من السوق النقدية.

د. الإشراف والرقابة على المصارف: تعتبر وظيفة إشراف البنك المركزي على المصارف التجارية من أهم وظائف البنوك المركزية في الوقت الراهن، أما بالنسبة للأهداف الرئيسية لوظيفة إشراف البنك المركزي على المصارف التجارية التي يناط بها البنك المركزي فهي حماية المودعين والمساهمين، والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي من خلال أساليب متعددة ومتنوعة يستطيع بها البنك المركزي بلوغ هدف مراقبة المصارف وأهمها [1]:

-إلزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها كاحتياطات نقدية قانونية لدى البنك المركزي، وهذه النسب متغيرة حسبما ي اره البنك المركزي مناسبا ومتماشيا مع السياسة الائتمانية التي يسعى إلى بلوغها.

[1] – زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص ص: 66-67.

-تعيين شكل الموجودات التي تؤلف الاحتياطي النقدي القانوني، كان يشترط البنك المركزي احتفاظ المصارف التجارية بنسبة من ودائعها بشكل نقد سائل(عملة) ونسبة أخرى بشكل موجودات مالية كحوالات الخزينة والسندات الحكومية طويلة الأجل.

-تحديد رؤوس أموال المصارف ومجموع المبالغ التي يمكن للمصرف التجاري الواحد إقراضها كنسبة من رأس المال المدفوع.

-تحديد نسبة التأمينات النقدية التي تستوفيها المصارف التجارية من عملائها مقابل فتح الاعتمادات المستندية لغرض تنظيم وتسهيل التجارة الخارجية وفقا لمقتضيات المصلحة العامة.

-تعيين مكونات السيولة وكيفية احتسابها لتمكين البنك المركزي من توجيه القابلية الاقراضية للمصارف.

-تزويد البنك المركزي بإحصائيات دورية وموازنات شهرية وفصلية للتأكد من تطبيق المصارف التجارية للتعليمات الصادرة من قبله.

وتظهر أيضا أهمية هذه الوظيفة من خلال إدراك البنوك المركزية في كل من بلدان العالم لأهمية وظيفة الإشراف على المصارف التجارية، خصوصا بعد الأزمات التي تعرضت لها، حيث قامت العديد من الدول بتعديل قوانين مصارفها المركزية، أو بالأحرى أضافت مواد تعطي البنوك المركزية قوة وصلاحية أكبر في مجال الإشراف والرقابة على المصارف التجارية، وذلك بغرض التأكد من أنها في وضع مالي سليم وقادرة على الوفاء بالتزاماتها من خلال الأساليب والإجراءات المفروضة من طرف البنك المركزي.

هـ.البنك المركزي بنك إدارة الائتمان المصرفي: تعد وظيفة الائتمان ذات أهمية قصوى على صعيد النشاط الاقتصادي وأنشطة الأجهزة المصرفية، للدور الذي تؤديه في توفير الأموال وتعبئتها في كافة المجالات الاستثمارية والاقتصادية.

ويرتكز الائتمان بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن والمدين والتي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل.

ويعرف الائتمان على انه: عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة [1].

كما يعرف الائتمان على انه علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء تعهد بدفع بدل مستقبلا وفي أجل معين بشكل سلع أو نقود أو خدمات.

والائتمان المصرفي عدة أنواع أهمها: قروض قصيرة الأجل، قروض محدودة المدة، قروض سد الثغرة (الجسر) القروض ذات الاعتماد الدائري (المتجدد). وتتم إدارة ومراقبة الائتمان المصرفي من طرف البنك المركزي من خلال الرقابة على ائتمان المصارف التجارية، وتأثيره على كمية النقود.

وجاء تخويل البنوك المركزية الرقابة على الائتمان بسبب صعوبة قيام المصارف التجارية بتنفيذ السياسات التي يقوم بها البنك المركزي لتقليص أعمالها الائتمانية دون تخصيص مواقع إضافية لهذه المؤسسات التي بلغت عملياتها بما يمكنها من إفشال بعض سياسات الائتمان الموضوعة من قبل البنك المركزي. كما أن مستلزمات البنك المركزي للقيام بوظيفة المراقبة على الائتمان هو منحه السلطات القانونية الكافية على الفعاليات المعينة، ليس فقط للمصارف التجارية بل أيضا للأجهزة المصرفية والمالية الأخرى، وان يخلق شبكة علاقات واسعة وأنظمة معلومات واتصالات تؤمن مساندة وتعاون الأجهزة المصرفية الأخرى في تنفيذ سياستها الائتمانية.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي يستخدم عدة إجراءات في توجيه ومراقبة الائتمان.

المبحث الثاني: دور البنوك المركزية في البلدان المتقدمة والنامية.

يختلف دور البنوك المركزية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية و يعود ذلك إلى الجذور

[1] – زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص:74.

التاريخية لنشأة البنوك المركزية في كلا المجموعتين، فقد نشأت البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة نتيجة الحاجة إلى مؤسسات تتولى الإشراف على البنوك العاملة و إدارة القطاع المالي، و كأحد المؤسسات الأخرى في منظومة إقتصادية قائمة على أساس مستقر نسبيا، و بيئة محيطة ملائمة لعمل الفكر الإقتصادي الرأسمالي الحر و قوى السوق بكفاءة، بينما نشأت البنوك المركزية في معظم الدول النامية نتيجة للإستقلال العسكري و السياسي، و أصبحت مظهرا من مظاهر الإستقلال و مكملا له في المجال الإقتصادي. وسنحاول فيما يلي اظهار الفرق بين دور البنك المركزي في البلدان المتقدمة و النامية.

المطلب الأول: دور البنوك المركزية في البلدان المتقدمة:

تمارس البنوك المركزية في الدول المتقدمة العديد من الوظائف المصرفية و التنظيمية و الاشرافية، فلها مسؤوليات عامة جوهرية و منظومة واسعة من القوى التنفيذية.[1]

توكل الدولة في الإقتصاديات المتقدمة إلى البنك المركزي مهمة الرقابة على الإئتمان الذي تقوم بخلقه البنوك التجارية بقصد تحقيق الأغراض الإقتصادية عن طريق تلك الرقابة، و الجدير بالذكر أن هناك نوعين رئيسيين من أنواع الرقابة الكمية على النشاط الإنتماني للبنوك التجارية يتضمن كل منها عددا من الأساليب أو الوسائل أو السياسات. فهناك الرقابة الكمية التي تهدف إلى التأثير على حجم الإئتمان في مجموعه بغض النظر عن أوجه إستخدامه، و هناك الرقابة التوعية التي تهدف إلى توجيه الإئتمان إلى نواحي الإستخدام المرغوب فيها.

ولكل من هذه الأساليب درجات متفاوتة ومتباعدة من مقدار الفعالية و النجاح، ويصعب التعميم في هذا الموضع لأن الظروف والأوضاع الإقتصادية و النقدية بالإضافة إلى العديد من العوامل الإقتصادية و الإجتماعية الأخرى، تتداخل لتقوي أو تضعف التأثير و من هنا فإن إستعمال وسيلة

[1] – ميشيل .ب.تودارو : التنمية الاقتصادية, تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق , دار المريخ، المملكة العربية السعودية ، 2006, ص750.

دون أخرى يخضع عادة لأراء تقديرية يصعب الحكم عليها بموضوعية علمية دقيقة، لا سيما وأن بعض هذه الأساليب يحمل في طياته آثار جانبية متعددة تنعكس على الإستثمار و النشاط الإقتصادي و مستوى الأسعار, وتتلخص وظائف البنك المركزي في البلاد المتقدمة في مايلي [1]:

-تلبية متطلبات القطاعات الإقتصادية من الإئتمان.

-تثبيت النشاط الإقتصادي عند أعلى مستوى من الإستخدام وإبعاد الإقتصاد الوطني عن التقلبات الحادة في الدخل الحقيقي.

-فرض الرقابة على الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية بقصد تحقيق الأغراض الإقتصادية التي يهدف إليها.

المطلب الثاني : دور البنوك المركزية في الدول النامية:

اذا كانت البنوك المركزية قادرة على تنفيذ وظائفها التنظيمية و الادارية بكفاءة عالية في الدول المتقدمة لأن هذه الدول تتمتع بإقتصاديات متكاملة وأنظمة مالية ناضجة [2], فإن الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في هذه الدول يختلف اختلافا كبيرا عن الدور الذي تقوم به في البلدان المتقدمة فالبنوك المركزية في هذه الدول تقوم بدور ذو شقين، الأول تنظيمي أو رقابي، و الثاني تطويري أو تنموي، لهذا يعد البنك المركزي المحرك المالي العملية التنمية في البلاد المتخلفة. و قد سعت هذه الأخيرة جاهدة لزيادة سرعة تقدمها وتحقيق مستويات عالية من الدخل و الإستهلاك و الإستثمار، لذلك فقد أعطت للدور التطويري الذي تقوم به البنوك المركزية فيها أهمية خاصة تفوق كثيرا أهمية الدور التنظيمي هذا لا يعني إهمال الدور التنظيمي كلية و التركيز على الدور التطويري (التنظيمي) للبنك المركزي، بل على العكس فإن كلا الدورين يكمل كل منها الأخر ويتناسق معه دون تناقض أو تضارب[3].

---

[1] – زياد رمضان: ادارة الأعمال المصرفية, دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط6، 1997, ص225-226

[2] – ميشيل.ب.تودارو ، مرجع سابق، ص 251.

[3] – محمد سعيد النابلسي: دور البنوك المركزية في التنمية الاقتصادية, منشورات البنك المركزي الاردني، 1973، ص 11.

أولا: خصائص النظام المصرفي في الدول النامية:

لكي يتضح الدور الذي يلعبه البنك المركزي في البلدان النامية يجب توضيح الاطار الذي يعمله ضمنه، ويتألف هذا الاطار من خصائص النظام المصرفي في البلدان النامية وهذه الخصائص هي[1]:

1. ضعف الوعي المصرفي: و هو يعني عدم تعامل الأفراد مع المصارف كما يجب مما ينتج عنه انخفاض نسبة النقود المصرفية إلى الكتلة النقدية، و النتيجة هي الحد من قدرة وفاعلية الجهاز المصرفي على خلق الودائع و التوسع في الائتمان.

2. محدودية مساحة السوق النقدية: و ذلك بسبب ندرة المقترضين و ضعف المؤسسات المالية والنقدية التي تتعامل بالوساطة، مما يؤدي إلى ضعف تعامل المصارف مع تلك الأسواق بشكل عام.

3. تواجد فروع البنوك الأجنبية بشكل كبير في معظم الدول النامية: مما يجعلها تعتمد على مراكزها الرئيسية في دولها عندما تحاول البنوك المركزية فرض السياسة النقدية في البلد عن طريق الرقابة على الإئتمان أو التغيير في نسبة الإحتياطي، أو الزيادة في معدلات نسبة السيولة، مما يؤدي إلى تحجيم دور البنوك المركزية بالضغط على تلك المصارف الأجنبية.

4. الازدواجية في القطاع المصرفي: يلاحظ في الدول النامية أن المؤسسات المصرفية تتركز في مناطق محدودة ولا تنتشر في مناطق شتى من البلاد، مما أدى إلى ظهور سوق نقدية متقدمة نسبيا في تلك المدن في حين أدى عدم الانتشار في مناطق أخرى إلى عدم تطور الأسواق النقدية بها.

---

[1] – بالاعتماد على: –زياد سليم رمضان, محفوظ أحمد جودة ، مرجع سابق، ص177–179

–زياد رمضان، مرجع سابق ، ص 227.

–مصطفي يوسف الفكي عبد الله. تقويم دور البنوك المركزية في الدول النامية في الرقابة على الائتمان "دراسة حالة بنك السودان المركزي2009.2014, بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير التي الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا كلية الدراسات العليا, السودان,2015, ص27–28.

5. السيولة الكبيرة: تقل المدخرات كثيرا عن المعدلات المطلوبة لتراكم رؤوس الأموال في الدول النامية، و سبب ذلك انخفاض الدخل الحقيقي من ناحية و ارتفاع الجزء المقتطع من ذلك الدخل والموجه للنواحي الإستهلاكية، و قد ادى ذلك إلى نشوء ظاهرة شبه دائمة و هي ظاهرة تمويل العجز في الموازنة العامة هذا يؤدي إلى مشكلة شبه مزمنة و هي تمويل العجز في الموازنة العامة، هذا يعني أن النفقات الحكومة أكبر من الإيرادات المحققة، مما يجعلها تقوم بالإقتراض من المصرف التمويل هذا العجز و بالتالي إصدار نقود لتغطية القروض الحكومية مما ينجم عنه سيولة كبيرة في الجهاز المصرفي .

6.سوء تفسير اللجوء الى اعادة الخصم أو الاقتراض من البنك المركزي: وفي ظل هذه الظروف فان المهمة الاساسية للبنوك المركزية في الدول النامية في زيادة الثقة بين الشركاء المحليين والأجانب في مصداقية العملة المحلية (قدرة العملة المحلية على الوفاء بالالتزامات). و انها وحدة محاسبية مستقرة و قابلة للاستمرار، و في قدرة نظام التمويلي المحلي على تحمل المسؤولية.[1]

ان قدرة البنوك المركزية محدودة على التحكم في مصداقية العملات الخاصة بها، ويعود ذلك للسياسات المالية و العجز المالي المرتفع، و الذي يجب أن يمول اما بواسطة طبع النقود ، او من خلال الاقتراض المحلي او الخارجي، وفي كلتا الحالتين فإن ذلك يقود إلى التضخم و انخفاض الثقة في العملة المحلية.

ثانيا: البنوك المركزية وتمويل التنمية:[2]

يختلف دور البنوك المركزية في تمويل التنمية في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، ففي الوقت الذي تراجع هذا الدور في الدول الصناعية، فإنه يزداد و يتعمق في البلدان النامية، بسبب حاجة هذه الأخيرة إلى الموارد المالية لتغطية أعباء عملية التنمية الإقتصادية فيها.

---

[1] – ميشيل.ب.تودارو ، مرجع سابق، ص 752.

[2] –عفراء سعيد هادي ,البنك المركزي والاقراض الحكومي, رسالة دكتوراه, قسم الادارة والاقتصاد, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة بغداد,2004, ص90.

ففي الدول النامية، تسهم البنوك المركزية في إيجاد نظام نقدي يستطيع أن يشارك في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في هذه الدول، و ذلك من خلال استخدام إمكانيات هذه البنوك على توفير احتياجات نقدية تتناسب و معدل النمو المستهدف، إضافة لما تتمتع به البنوك المركزية من قابلية التغطية حاجة القطاعات الإقتصادية المختلفة من الموارد المالية هذا من جهة، و بميزة توفير التسهيلات الانتقائية للحكومة من جهة أخرى، و العمل على حماية سوق السندات الحكومية و اذونات الخزانة من خلال تطوير الأسواق المالية و النقدية و زيادة فعاليتها.

يقر الاقتصاديون بأن عقد الثمانينات كان بداية أزمة الديون الخارجية التي بدأت في عام 1982، و اعتبرت في حينها أزمة المكسيك المؤشر الأول لبداية هذه الأزمة، و التي كان من نتائجها تراجع حجم القروض الخارجية المقدمة للدول النامية من الدول المتقدمة أو المؤسسات المالية الدولية، مما دفع بهذه الدول و لأجل الاستمرار في خططها التنموية ومواجهة تزايد أعباء التنمية الإقتصادية والإجتماعية إلى اللجوء إلى الإقتراض الداخلي، وبشكل خاص من البنوك المركزية، إذ أن الحكم على مدى فاعلية البنوك المركزية في البلدان النامية لم يكن قائما على أساس وسائله أو وظائفه التقليدية، على الرغم من أهميتها و إنما على أساس دوره في عملية التنمية الاقتصادية.

و**السؤال** الذي يثار: كيف يمكن للبنك المركزي أن يقوم بتحريك العمل الإنمائي في الدول النامية؟

قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد من أن نذكر أن البنك المركزي ليس في إستطاعته إجبار رأس المال على المشاركة في التنمية الإقتصادية، إلا أنه يمتلك الكفاءة و القدرة على تحريك الفعاليات الإقتصادية و بعث الحياة في الإدارات المحتملة, ويرى العديد من الإقتصاديين أن البنك المركزي يمكنه أن يسهم في تمويل التنمية الإقتصادية من خلال القنوات التالية [1]:

1- التمويل المباشر: نظرا لقصور الموارد المالية المتاحة في الدول النامية سواء كانت الداخلية أو الخارجية، عن مقابلة إحتياجات النمو الاقتصادي من الأموال فإن الحكومات تلجأ إلى زيادة النقد

[1] -محمد سعيد النابلسي, مرجع سابق ص14-15.

المصدر، و يعلل بعض الإقتصاديين سلامة هذا الإتجاه بأن هناك موارد عاطلة في البلاد المتخلفة سواء كانت في شكل قوة عاملة أو موارد طبيعية، وهدف التنمية تشغيل تلك الموارد و بذلك يزداد رأس المال المنتج، و تزيد كمية عرض المنتجات لتقابل الطلب المتزايد نتيجة زيادة الإصدار.

2- التمويل غير المباشر: تتلخص في إشتراك البنك المركزي مع المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية كالبنوك المتخصصة في تمويل التنمية، سواء كانت عامة أو خاصة أو مختلطة، والتي بدورها تمول القطاعات الإقتصادية عن طريق القروض التي يقدمها البنك المركزي إلى هذه المؤسسات و التي تتخصص في تمويل قطاع معين من القطاعات الإقتصادية، مثل البنوك الصناعية و الزراعية و البنوك التعاونية و الإسكانية.

إن توافر مثل هذا النوع من المؤسسات يساعد على توفير الإئتمان الضروري المجالات محددة كالزراعة و الصناعة ...إلخ، و إذا ما إتبع البنك المركزي الوسائل التحقيق ذلك، فإن النتيجة تعطي مردودا مجزيا ليس فقط في توفير الإئتمان المتخصص، ولكن في دعم و نشر المؤسسات المالية أيضا.

و ضمن هذه القناة يمكن للبنك المركزي أن يسهم في عملية التنمية الإقتصادية من خلال [1]:

- إعادة خصم الأوراق الصناعية و الزراعية إضافة إلى الأوراق التجارية.

- السماح للبنك المركزي بمسك السندات الزراعية و الصناعية كضمان للقروش و بشروط معينة و السلف التي يقدمها البنك المركزي.

- إدخال السندات الصناعية ضمن أنواع الموجودات لدى البنك المركزي تشجيعا للاستثمار الصناعي.

3-خلق و تطوير هيكل مالي بندم و عملية التنمية الاقتصادية: وذلك من خلال قيام البنك المركزي بتشجيع قيام سوق نقدية ومالية منتظمة تسهم في تعبئة المدخرات و تمويل نشاطات

[1] -عفراء سعيد هادي, مرجع سابق, ص91-92-93

اقتصادية مختلفة و ممارسة رقابة فعالة على الجهاز الصيرفي وتطويره و تتجسد هذه المهمة بإنشاء و توسيع قاعدة النظام المصرفي من حيث العدد و النوع و الكفاءة و خلق المنافسة بين مختلف الوحدات العاملة ولكي ينهض البنك المركزي بهذه المهام التنموية وتحقيق التوازن بين كمية النقود المطلوبة لتغطية احتياجات خطط التنمية والتوسع في الناتج القومي الإجمالي، قد تلجا البنوك المركزية إلى أحد الأساليب التالية:

الأسلوب الأول: قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية واذونات الخزينة التغطية حاجة الدولة من الموارد المالية لمواجهة متطلبات الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية، كما وتقع على البنوك المركزية مهام مضافة تتمثل في ضمان معدل مناسب من النمو في عرض النقد، بحيث يسمح للمصارف أن توسع من حجم انتمائها الممنوح للمشاريع الصناعية والزراعية بالحد الذي ينسجم و استقرار الأسعار و يدفع بعجلة التنمية عن طريق توجيه الاستثمار الصيرفي نحو القطاعات الإستراتيجية. و تستطيع البنوك المركزية تحقيق ذلك من خلال تفعيل الالية التقليدية التي تعتمدها في تنظيم السياسة النقدية بالشكل الذي يؤدي إلى توفير معدل مناسب من النمو في عرض النقد بما في ذلك سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي القانوني

الأسلوب الثاني: تستطيع البنوك المركزية من خلال التطور الذي حصل في وسائل البنك الرقابية على الائتمان الصيرفي من التأثير ليس في حجم الائتمان الصيرفي فقط بلى وفي وجهته ونوعيته أيضا ، وذلك بالتأثير على السياسة الائتمانية وتوجيهها وفق المصالح الاقتصادية العامة ، وقد قاد هذا التطور والتوجه إلى شيوع ظاهرة "الائتمان الموجه" التي تعني التدخل في السياسة الائتمانية والتأثير عليها عن طريق وسائل محددة وتوجيهها نحو قطاعات اقتصادية مختارة.

ثالثا: البنك المركزي و التنمية الاقتصادية بين التأييد والمعارضة:

يثير موضوع دور البنوك المركزية في المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية جدلا كبيرا بين الاقتصاديين، فمنهم من يعارض هذه المساهمة، و منهم من يؤيد ذلك باعتبار أن هذه المساهمة هي من ضمن الوظائف المهمة للبنوك المركزية, وسنحاول فيما يلي استعراض الآراء المؤيدة والآراء المعارضة :

1-الأراء المعارضة:

إن المعارضين لتدخل البنوك المركزية في عملية التنمية الاقتصادية، يحصرون مهام البنك المركزي بالمحافظة على استقرار قيمة العملة محليا وخارجها واستبعاد أي دور تنموي لها.

ويرى المعارضون أن هذا الأسلوب يؤثر سلبا على الإقتصاد القومي للدولة، فلجوء حكومات الدول النامية لتمويل التنمية بواسطة التضخم بوسيلتيه: التوسع في الإصدار النقدي و في الائتمان المصرفي كان اله آثار حقيقية وفعلية على إقتصاديات تلك الدول من عدة جوانب نذكر منها:

-عجز ميزان المدفوعات، وهو الأثر المباشر لإنخفاض حصيلة الصادرات نتيجة زيادة أثمانها، و إرتفاع الواردات من السلع الإستثمارية و الإستهلاكية، وهو الأثر المباشر لهروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، و إحجام رؤوس الأموال الأجنبية على الإستثمار في الداخل.

-الإختلال في التوازن الإجتماعي بين طبقات و فئات المجتمع، ذلك أن ارتفاع الأسعار المصاحب للتضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة لصالح أصحاب الدخول المرنة على حساب أصحاب الدخل الثابت.

وعلى الرغم من أن وجهة نظر المعارضين لقيام البنوك المركزية بتمويل عمليات التنمية الاقتصادية تبدو سليمة من الناحية النظرية، إلا أن واقع الحال في الدول النامية يقترض غير ذلك، و السبب في ذلك يرجع إلى العلاقة القوية بين حكومات الدول النامية و بنوكها المركزية و التأثير الكبير للحكومة على قرارات البنك المركزي و ذلك يفرض تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تنشدها حكومات الدول النامية"[1].

2-الأراء المؤيدة:

أما المؤيدون لوظيفة البنك المركزي في عملية التنمية الاقتصادية، فهم يسترشدون بقوانين البنوك المركزية التي أنشأت بموجبها هذه البنوك، و يظهر ذلك واضحا في البلدان النامية، إذ تتدخل

[1] -مصطفى يوسف الفكي عبد الله, مرجع سابق, ص30.

حكوماتها بشكل مباشر للتأثير على السياسة النقدية و الإئتمانية بهدف تشجيع إقامة وتنمية قطاعات صناعية, وعلى الرغم من أن وجهة نظر المعارضين لقيام البنوك المركزية بتمويل عمليات التنمية الاقتصادية تبدو سليمة من الناحية النظرية، إلا أن واقع الحال في الدول النامية يفترض غير ذلك، و السبب في ذلك يرجع إلى العلاقة القوية بين حكومات الدول النامية و بنوكها المركزية و التأثير الكبير للحكومة على قرارات البنك المركزي وذلك بغرض تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تنشدها حكومات الدول النامية.

في حين أن قوانين الدول المتقدمة لم تنص على هذا الدور للبنوك المركزية فيها، باستثناء قانون الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية لعام (1937)[1], الذي نص على: " أن تنظيم الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للدولة يجب أن يكون الهدف الرئيسي للاحتياطي الفيدرالي، و ليس تحقيق استقرار المستوي العام للأسعار أو المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الأمريكية "[2].

ومنه يمكننا القول أن طبيعة العلاقة بين الحكومة و البنك المركزي في الدول المتقدمة و النامية تختلف حسب طبيعة النظام الإقتصادي و السياسي السائد في هذه الدول فضلا عن اختلاف التشريعات الاقتصادية و القانونية التي تحكم هذه العلاقة، وهو ما ينعكس على الجانب التمويلي الذي يقوم به البنك المركزي تجاه الحكومة.

[1] – عقراء سعيد هادي, مرجع سابق, ص147.

[2] ––مصطفى يوسف الفكي عبد الله, مرجع سابق, ص29.

خلاصة الفصل:

وفي ختام الفصل الاول, يمكننا استخلاص أن البنوك المركزية هي التي تقنن وتحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث تحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني لبلد معين, من خلال ادارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة, وكان مصرف انجلترا المركزي أول البنوك المركزية عام 1694, وبداية ظهور البنوك المركزية عبر السنوات التالية, وحتى بداية القرن العشرين الذي شهد تأسيس الكثير من البنوك المركزية عبر العالم.

ومن أهم الخصائص التي تميز البنك المركزي, أنها مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة, تتولى ادارتها الدولة اتباعا لقوانين من توجيه ومراقبة, مساهمة في تنفيذ وظائفه, كوظيفة الاصدار والاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب والعملات الاجنبية, مع ادارة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ومراقبتها.

يختلف دور البنوك المركزية في الدول المتقدمة عن الدول النامية, ففي الدول المتقدمة تمارس البنوك المركزية الوظائف المصرفية والتنظيمية والاشرافية, لما لها من مسؤوليات عامة جوهرية ومنظومة واسعة من القوى التنفيذية, أما في الدول النامية فدور البنك المركزي ذو شقين, الاول تنظيمي أو رقابي, والثاني تطويري أو تنموي, لذلك على الدول النامية زيادة سرعة تقدمها, وتحقيق مستويات عالية.

الفصل الثاني

مفاهيم الاستقرار المالي والتحديات التي تعطل تحقيقه.

المبحث الاول: مفاهيم الاستقرار المالي.

المطلب الاول: مفهوم الاستقرار المالي في الادبيات الاقتصادية ووجهة نظر بعض البنوك المركزية.

المطلب الثاني: آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الاستقرار المالي والجهود المبذولة لتحقيقه.

المطلب الاول: التحديات التي تواجه الاستقرار المالي.

المطلب الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار المالي.

تمهيد:

بالحديث عن الاستقرار المالي, لابد من ضبط مفاهيم توضح لنا تعريف الاستقرار المالي, سواء في الادبيات الاقتصادية, أو من خلال تعريف البنوك المركزية, لمعرفة آليات تحقيقه, والتحديات والجهود المبذولة لتحقيقه.

سنحاول توضيح ذلك من خلال تقسيم الفصل الى مبحثين, المبحث الأول نتحدث فيه عن مفهوم الاستقرار المالي والآليات المتخذة لتحقيقه, في حين سيعمل المبحث الثاني على تحديد أبرز التحديات التي تواجه الاستقرار المالي, والجهود المبذولة لتحقيقه.

المبحث الاول: مفاهيم الاستقرار المالي:

المطلب الاول: مفهوم الاستقرار المالي:

أولا: مفهوم الاستقرار المالي في الادبيات الاقتصادية:

يعبر استقرار النظام المالي عن الحالة التي يكون فيها النظام قوي بما يكفي لمواجهة التقلبات الاقتصادية، ويرتبط هذا بمدى قدرة النظام على القيام بدور الوسيط في عمليات التمويل وإدارة عمليات الدفع وتوزيع المخاطر بشكل مقبول، ومدى قدرة النظام على تجاوز الاختلالات قبل أن تشكل خطرا فعليا على سيرورة الاقتصاد.

وقد عرف الاقتصادي "**NoutWellink**" الاستقرار المالي كما يلي:

– النظام المالي يكون مستقرا إذا كان قادرا على تخصيص الموارد بكفاءة وامتصاص الصدمات، وفي نفس الوقت لا يترك آثارا على الاقتصاد الحقيقي أو على الأنظمة المالية الأخرى، كذلك يجب ألاَ يكون النظام في حد ذاته مصدرا للصدمات، ويؤدي دوره على أتم وجه في تعبئة المدخرات، توزيع المخاطر وتخصيص الموارد[1].

– أما" **Michael Foot**" فقد أشار إلى مدى أهمية وجود استقرار نقدي لتحقيق الاستقرار المالي والذي يتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار المصحوب لمستوى عمالة تكون في حدود المعدل الطبيعي للاقتصاد(Foot).

– والاقتصادي "**Mishkin**" فقد وجه نظره إلى وجود عامل عدم تمثل المعلومات في أسواق رأس المال ومدى تأثيره على الاستقرار المالي من عدمه.

– وعرف الاقتصادي "**Crockett**" الاستقرار المالي من خلال عدم وجوده فقال بأن: عدم الاستقرار المالي هو ذلك الوضع الذي ينخفض فيه الأداء الاقتصادي عن مستواه الأصلي بحيث تكون هناك زعزعة ثقة في مؤسسات النظام المالي بوجه عام والمصرفي بوجه خاص بأنها غير

---

[1] – بن علي عبد الغاني(2016). الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية .أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، الجزائر: جامعة الجزائر3, ص110.

قادرة على الوفاء بالتزاماتها باستمرار ودون مساعدات خارجية (تدخل حكومي)، مع وجود تقلبات حادة في الأسعار في الأسواق المالية والمصرفية قد لا تعكسها حقيقة الأسس الاقتصادية.

في المقابل، يرى "**Padoa-schiopp**" أن الاستقرار المالي يتحقق عندما يكون القطاع المالي قادرة على امتصاص الصدمات، ودون التخلي عن القيام بدوره في تخصيص المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية، والقيام بعمليات المنقوعات بالاقتصاد. ويعكس هذا التوجه في تحصيل مفهوم الاستقرار المالي التركيز على الوظيفة الرئيسية للنظام المالي، والمتمثلة في توظيف الموارد المالية وتقديم خدمات المدفوعات، والتي تعد المقوم الأساسي لعملية الوساطة المالية، حيث ينعكس أي اضطراب فيها سلبية على الأنشطة الاقتصادية بوجه عام وليس على النظام المالي وحده[1].

يمكن الفصل بين حالات الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي والأزمة المالية انطلاقا من تقديرات دورية وبالأخص بالرجوع إلى ما تقوم به السلطات ومؤسساتها لإعادة النظام إلى حالة التوازن، حيث يمكن أن تكو ن الإجراءات المتخذة داخل رواق التوازن المالي من طرف السلطات بغية إعادة التوازن وإزالة مختلف الآثار السلبية للازمات المالية إجراءات وقائية أو تصحيحية أو هيكلية، وهو ما يمكن توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل(1): رواق الاستقرار المالي.

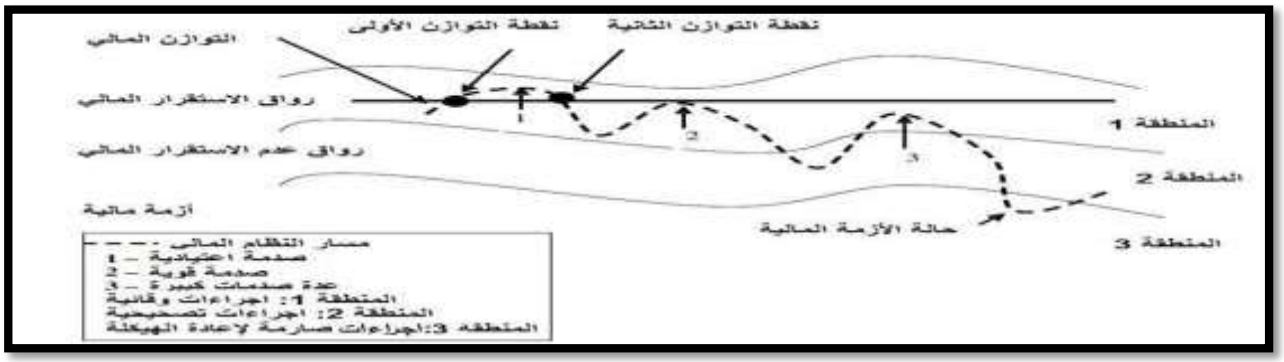

[1]- Padoa-Schioppa, T. "Central Banks and Financial Stability: Exploring a Land in Between" paper presented on the Scond ECB Central Banking Conference, Frankfurt am Main, 24-25 october 2002.

المصدر: نظيرة قلادي، مدى فعالية أنظمة الإنذار المبكر (EWS) في قياس الاستقرار المالي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن/الجزء (2)، ديسمبر 2017، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص321.

*نلاحظ من الشكل أن الاستقرار المالي لا يتخذ حالة الثبات وهذا ما يؤكد أن الاستقرار المالي لا يشير إلى موقف أو مسار زمني واحد وثابت يمكن للنظام المالي العودة إليه بعد صدمة ما، وإنما يشير إلى نطاق ممتد أو سلسلة زمنية متصلة من الأحداث.

ثانيا: مفاهيم الاستقرار المالي من وجهة نظر بعض البنوك المركزية:

قد تختلف مفاهيم الاستقرار المالي من بنك مركزي الأخر شكلا، وإن كانت تتفق في ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار في كل المكونات الرئيسية للقطاع المالي بصورة متوازية ويلاحظ أن بعض البنوك المركزية تولي وزنا نسبية أكبر لأحد المكونات على حساب الأخر حسب تأثير التطورات بهذا المكون في القطاعين العالي والحقيقي. ويتبنى البنك المركزي الأوروبي وجهة نظر بعض الاقتصاديين الذين يرون أن الاستقرار المالي يتحقق عندما تتمكن المؤسسات المالية من الصمود أمام الصدمات والاختلالات المالية التي من شأنها التأثير سلبا على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية, ويشير البنك إلى أن هذه العملية تتطلب المتابعة والتقييم المستمر لعدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة، حيث يرى البنك أن هناك ارتباط كبير بين الاستقرار المالي والاستقرار السعري، ويعزز وجود كل منهما من فرص تحقق الأخر[1], فمن ناحية، يساهم الاستقرار السعري بشكل كبير في زيادة مستويات كفاءة المؤسسات المالية وقدرتها على تخصيص الموارد وتوزيع المحافظ المالية ويعزز من قدرتها على تقييم المخاطر. ومن ناحية أخرى، يعمل الاستقرار المالي على تعزيز الاستقرار السعري، من خلال المساهمة بفاعلية وبشكل تدريجي في نقل أثر السياسة النقدية القطاع الحقيقي[2].

[1]- Papademos L Financial Stability and Macro-Prudential Supervision: Objectives Instruments & the role of the ECB", The ECB and its conference The ECB & its Watches XI", Frankfurt, Sept. 2009.

[2]- European Central Bank. "Assessing Financial Stability Conceptual Boundaries and Challenges", in Financial Stability Review, June 2005.

في حين يتبنى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وجهة نظر أخرى مفادها أن حالة عدم الاستقرار المالي في الحالة التي تتسم بوقوع ثلاثة ظواهر رئيسية متتالية تتمثل في انحراف أسعار مجموعة من الأوراق المالية الأكثر أهمية عن أسعارها التي تتلاءم مع مقومات التحليل الأساسي للمؤسسات المالية المصدرة لهذه الأوراق، وحدوث تشوه في اتجاهات الائتمان على المستوى المحلي والعالمي وهو ما يؤدي إلى تركز الائتمان وتزايد احتمالات المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على السداد، والانحراف الفعلي أو المحتمل لمستويات الإنفاق عن المستوى التوازني بما يقلص فرص النمو الاقتصادي[1].

ويعرف بنك كندا المركزي حالة الاستقرار المالي بأنها "الحالة التي تنتفي فيها أية تهديدات من شأنها التأثير على أداء الاقتصاد الكلي وأداء القطاع المالي والقطاعات الأخرى[2].

ويتمثل الاستقرار المالي من وجهة نظر البنك المركزي الألماني في " حالة التوازن التي يتمكن بمؤداها النظام المالي من القيام بوظائفه الاقتصادية الأساسية والتي تتمثل في تخصيص الموارد الاقتصادية وموازنة المخاطر وتسوية المدفوعات بالكفاءة اللازمة والقدرة على الاستمرار في أداء هذه الوظائف بصورة مناسبة حتى مع وجود بعض الصدمات أو الأزمات أو الحالات التي تستلزم تغييرات هيكلية كبيرة"[3].

الاقتصاديين ببنك التسويات الدولية أن حالة الاستقرار المالي" بكونها: "الحالة التي ينتفي فيها وجود أية عوامل من شأنها إحداث تقلبات مفاجئة وغير مبررة في أسعار الأصول المالية، أو التأثير على مقدرة المؤسسات المالية على مواجهة التزاماتها التعاقدية"[4].

---

[1]- Ferguson, R. Should Financial Stability Be An Explicit Central Bank Objective Federal Reserve Board, Washington, Sept. 2002.

[2]- Chant. J. et al.). "Financial Stability As a Policy Goal." in Essays on Financial Stability Bank of Canada Technical Report No. 95, Ottawa, September, pp. 3-4.2003.

[3] - Deutsche Bundes bank, "Report on the Stability of the German Financial System Monthly Report, Frankfurt, December, 2003.

[4] - Crockett, Andrew, "The Theory and Practice of Financial Stability," GEI Newsletter Issue No. 6 (United Kingdom: Gonville and Caius College Cambridge), 11-12 July 1997.

ومن خلال استعراض وجهات النظر المختلفة بشأن مفهوم الاستقرار المالي، يمكن اقتراح تعريف الحالة الاستقرار المالي بأنها "الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادرة على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية، والاستمرار، في حالة وقوع الأزمات، في أداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية بكفاءة، وكذلك الاستمرار في أداء المدفوعات بالكفاءة والسرعة والوقت المناسبين، وذلك مع عدم الإخلال بعمل الآليات المتعلقة بالحد من المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان والسيولة، أو مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، مع مراعاة تناسب النمو في قيم الأصول المالية مع النمو في الاقتصاد الحقيقي، ونمو فرص العمل المنتج والمستدام. كما يمكن أن تتحدد درجة الاستقرار المالي بحسب قدرة النظام المالي على التخفيف من وطأة تداعيات الأزمات على الاقتصاد الحقيقي.

المطلب الثاني: آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي:

تبدأ عملية تحقيق الاستقرار المالي داخل الإطار العام له بإجراء رصد وتحليل شامل ومستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي، سواء تلك المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع كالمؤسسات والأسواق المالية، أو المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية كتنظيم الدفع والتسوية والمقاصة، أو المخاطر الاقتصادية الكلية، المحلية والخارجية، ذات الصلة بالقطاع المالي.

وفي ضوء التقدير الواضح والدقيق لهذه المخاطر يتم اعتماد الإجراءات المناسبة على صعيد السياسات والتي يتم تحديدها حسب ما يلي[1]:

1-إذا كان النظام ضمن حدود الاستقرار ويرجح بقاؤه كذلك في المستقبل المنظور، فإن السياسة الوقائية في الأساس في السياسة الملائمة له بغية مواصلة الاستقرار من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق وأعمال الإشراف والرقابة الرسمية وتتمثل الأدوات الوقائية الرئيسية في النظام المالي السليم، في تلك التي تسهم في عدم تراكم الاختلالات التي يمكن أن تؤدي إلى

[1] – جاري شيناسي:"الحفاظ على الاستقرار المالي", صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36 ،صندوق النقد الدولي2005.

وقوع أزمة، و يرتبط بتعزيز درجة الانضباط في الأسواق، ومراجعة عمليات التنظيم والإشراف والرقابة والاتصال الرسمية وقد يتطلب الأمر إجراء تعديلات في أسلوب تقدير مواطن الضعف والأدوات والسياسات التي من شأنها التأثير على النظام المالي.

2-في حالة كون النظام المالي على مقربة من نطاق الاستقرار، وحدوث تطورات تشير إلى اتجاه النظام لتجاوز حدود هذا النطاق، أو حدوث تغيرات خارج حدود النظام المالي يحتمل تأثيرها سلبا على النظام، فإنه يتعين اتخاذ إجراءات علاجية لحماية استقرار النظام, وقد تتمثل هذه التطورات، على سبيل المثال، في سرعة نمو الائتمان المقترنة بتضخم كبير في أسعار الأصول، وحدوث انخفاض في رسملة الجهاز المصرفي، أو حدوث تغيير غير متوقع في البيئة المحلية أو الخارجية وتمثل مرحلة تنفية الإجراءات العلاجية أصعب مرحلة من مراحل تحقيق الاستقرار المالي حيث أنه في الحالة التي يقترب فيها النظام المالي من حدود نطاق الاستقرار ولم تظهر بعد مواطن الضعف في القطاع، فإنه يصعب تقييم المخاطر المحتملة، وبالتالي تزداد صعوبة تحديد الأدوات العلاجية الملائمة لمواجهة هذه المخاطر. وقد يلجأ صناع السياسات إلى التأثير في التطورات التي تحدث في هذه المرحلة أو تصحيحها من خلال ممارسة الضغط المعنوي، وتكثيف عمليات الرقابة والإشراف وقد يتعين قيامهم بتعزيز شبكات الأمان للحيلولة دون حدوث موجات من السحب الجماعي من البنوك، أو إجراء التصحيحات للسياسات الاقتصادية الكلية.

3-عند تحقق حالة عدم الاستقرار، سواء نتيجة لأزمات مالية خارجية أو لأسباب داخلية تتعلق بانهيار أحد المكونات الرئيسية، أو عجز البنية التحتية عن القيام بتنفيذ المعاملات، أو عندما يعجز القطاع المالي، سواء بصورة كلية أو جزئية، عن القيام بوظائفه على النحو الأمثل، وبما يتطلب تدخل السلطات المعنية بإدارة الأزمات، والتعجيل بتنقية سياساتها المعنية بهذا الخصوص، سيكون من الملائم عندئذ اعتماد سياسات أقوى بهدف استعادة الاستقرار وحل الأزمة كما يتعين تكثيف إجراءات الرقابة والإشراف، واعتماد المزيد من المبادرات الطوعية لاستعادة قدرات النظام وتعزيز الثقة وقد لجأ بعض السلطات في حالة الأزمة إلى اتخاذ تدابير يغب تحديدها مسبقا، ولا يمكن الإفصاح عنها أحيانا لأسباب استراتيجية فعلى سبيل المثال، قد يحبذ صناع السياسات، عند

حدوث الأزمات، الإبقاء على حالة من الغموض البناء" أي أنهم لن يقدموا تأكيدات سابقة بشأن إمكانية التساهل في سداد القروض، أو تفعيل شبكات الأمان المالي، أو ضخ السيولة في المؤسسات أو في النظام المالي على النطاق الأوسع، وذلك لكي لا تشجع المشاركين في الأسواق على الخوض في المخاطر.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الاستقرار المالي والجهود المبذولة لتحقيقه:

المطلب الاول: التحديات التي تواجه الاستقرار المالي:

يواجه تحقق الاستقرار المالي مجموعة من التحديات، منها ما هو متعلق بطبيعة عمل مكونات القطاع المالي التي تتسم بالديناميكية والتعقيد والتغير خلال فترات قصيرة لتواكب التطورات المتسارعة في المؤسسات الأخرى المشاركة، ومنها ما يرتبط بالبيئة الخارجية المحلية التي يعمل في إطارها القطاع المالي، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كان تنتقل أزمة من دولة لأخرى في ضوء حالة التشابك والانفتاح بين المؤسسات المالية المحلية والخارجية والتي أصبحت سمة رئيسية للعمل بالقطاع المالي ، وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي:

1. تراجع الشفافية: يعتبر غياب الشفافية من بين أهم الأسباب وراء العديد من الأزمات المالية، نتيجة عدم توافر المعلومات اللازمة لاتخذ القرار الاستثماري السليم، والعدالة والموضوعية في تسعير الأصول، والحد من النشرات السلبية الممارسات غير المشروعة من جانب المسئولين بالمؤسسات في ضوء ما يتاح لهم من معلومات لا تتاح للمستثمرين الأخرين, كما يسهم التشابك بين مختلف الأنشطة الاقتصادية في جعل النظم المالية أكثر عرضة لعدوى الأزمات [1]، وفي ظل التأثيرات المتبادلة بين مكونات القطاع المالي، وكون حدوث أي اختلال بأحد هذه المكونات ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة في أداء المكونات الأخرى، فإن عدم الكشف عن الاختلال نتيجة التعتيم و عدم الشفافية أو إظهار البيانات بصورة غير حقيقية أو مضللة يمثل تحديا أمام

[1]- Muliaman Hadad, "Financial Stability and Hasell: The Intersection", working paper presented T " The Bank Of Indonesia international seminar on financial stability Rasel IT and financial stability reconditions and implementations challenges Bali, 21-23 sep 2006.

تحقيق الاستقرار المالي ولا يمكن المسئولين من معرفة المخاطر المحتملة بصورة صحيحة وبالتالي لا يتم اتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة للتحوط ضد تداعياتها والتعامل معها حال حدوثها.

2.زيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي: أنت زيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي فيما يتعلق بالأليات والأدوات المالية المتداولة، وتنوع الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها، إلى صعوبة مواكبة التطورات في أسعار الأصول المالية المتداولة وخاصة في ظل التوسع الكبير في حجم هذه الأصول في العديد من الاقتصادات المتقدمة ليشكل أكثر من ضعف إجمالي الناتج المحلي السنوي في بعض الأحيان.

وعلى الرغم من أن هذا التطور في الأدوات والأليات المالية قد أدى إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية وعزز من عمق النظم المالية، إلا أنها أسفرت عن نشوء أنواع جديدة من المخاطر مثلت تحديا أمام تحقيق الاستقرار المالي في ضوء تسارع وتيرة حدوثها وتغيرها بما يصعب معه متابعتها وقياسها، والتحوط ضد تداعياتها في بعض الأحيان.

3.زيادة مستويات تطور وديناميكية الأسواق: تعد زيادة درجة ديناميكية السوق ظاهرة صحية في الاقتصادات، حيث تؤدي إلى سرعة انتقال أثر استخدام أدوات السياسة النقدية للاقتصاد، وظهور نتائج التغيرات في هذه الأدوات على الأداء الاقتصادي خلال فقرات وجيزة، وبما يمكن المتعاملين في الأسواق من اتخاذ القرارات بناء على توقعات موثوقة كما أنه في ضوء ارتفاع ديناميكية الأسواق، فقد بات من الممكن إجراء قدر هائل من المعاملات خلال وقت قصير للغاية، وهو ما ترتب عليه زيادة هائلة في تحركات الأسعار، بما يتطلب إمكانات تقنية وفنية عالية لمتابعتها وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية المنوه عنها لديناميكية الأسواق، إلا أن الجانب السلبي، والذي لا يزال يمثل تحديا في سبيل تحقيق الاستقرار المالي، يتمثل في سرعة انتقال المشكلات من سوق مضطربة لسوق آخر بسرعة كبيرة، في ظل عولمة الاقتصاد، وتحول العالم لقرية صغيرة،

والانفتاح الذي شهده العديد من الأسواق المالية المحلية على الأسواق بدول أخرى على مستوى العالم[1].

4.المخاطر المعنوية: تسارع السلطات المالية، عقد حوت الأزمات، في توفير قدر أكبر من الأموال للحيلولة دون إخفاق المؤسسات المالية، كتلك التي قد يقدمها البنك المركزي لدعم برامج التأمين على الودائع وتقديم تسهيلات للبنوك كمقرض أخير، كما قد تقوم بعض الحكومات أيضاً بضخ السيولة في السوق ويسهم توقع المؤسسات المالية لهذه الإجراءات بصورة شبه مؤكدة، في إضعاف الانضباط المالي لدى تلك المؤسسات وعدم فعالية آليات السوق، وتراجع الحافز لدى المشاركين في الأسواق على توخي الحذر في معاملاتهم، وهو ما يمثل تحديا ، حيث تتضاءل قدرة الحكومات على الاستمرار في تقديم الدعم للمؤسسات والشركات عند حدوث الأزمات الفترات طويلة وتتوقف هذه الفترة على حجم الأزمة وتداعياتها، وكذلك على الموقف المالي والاقتصادي للدولة وقت حدوثها وإذا لم تتوفر لدي المؤسسات والشركات القدرة الذاتية لمواجهة الأزمات والحد من تداعياتها، فإن ذلك ينذر بكارثة على مستوى الاقتصاد ككل[2].

5.الفجوة التكنولوجية والمعرفية: قد توجد فجوة تكنولوجية ومعرفية بين المؤسسات أو الشركات أو الأسواق وبين الجهات الرقابية والإشرافية، وذلك نظرا لما يتطلبه مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة من تكلفة عالية لا تتحملها ميزانيات هذه الجهات في ظل اعتمادها على المخصصات الحكومية التي يتم تحديدها بصورة مسبقة، ويحتاج تعديلها لإجراءات مطولة ومعقدة كما أن الاستثمارات الخارجية الداخلة غالبا ما تترافق مع تطور هائل التكنولوجيا الحديثة والوسائل المعرفية وقد تنعكس الفجوة التكنولوجية من حيث الأدوات المستخدمة أو المعاملات التي قد لا

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين" الناشر: الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، 2009.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الاثار والعلاج)، السلسلة الحديثة للبنوك وصناديق الاستثمار والبورصة، الناشر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.

تكون موجودة في النظم المالية المستقبلة لتلك الاستثمارات في عدم قدرة الجهات الإشرافية والرقابية على القيام بدورها بكفاءة وفعالية[1].

المطلب الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار المالي:

أكدت الأزمات المالية التي وقعت منذ بداية التسعينيات، على أن مسؤولية العمل عن عدم تعرض نظام مالي بدولة ما لأزمة لا تعد مسؤولية هذه الدولة وحدها، وإنما تعتبر مسئولية جماعية تشترك فيها كافة المؤسسات والكيانات الدولية المعنية، بل والاقتصادات الكبرى أيضا.

ويعزى ذلك إلى أن هيكلية النظم المالية العالمية ودرجة التشابك بينها تؤدي إلى سرعة انتقال الأزمات المالية من دولة ما لتطال غالبية النظم المالية في العالم، ولا يمكن لأي نظام مالي في العالم أن يكون بمنأى عن تداعيات أزمة تحدث في بلد أو بلدان أخرى، وذلك في ضوء العلاقات المالية التشابكية التي سبق التنويه عنها وإدراكا من المؤسسات المالية العالمية لذلك، فقد بلورت الخبرات التي اكتسبتها من الأزمات السابقة، وتمكنت من استخدامها في النظم الجديدة المعنية بإدارة ورصد المخاطر المالية وعلى صعيد الدول، فقد بادرت العديد من السلطات الوطنية بإجراء إصلاحات هيكلية بأنظمتها المصرفية وأطرها الرقابية، والعمل على مواكبة التغيرات الهيكلية، والتعامل مع أدوات التمويل الحديثة، وإعداد الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي تتسم بالشفافية والفعالية، وإنشاء بنية تحتية مالية تتضمن إجراءات الرقابة والتنظيم وشبكات الأمان التي تتسم بكفاءة التصميم والرصد والتنفيذ، وتحسين مستويات حوكمة الشركات.

كما أطلق المجتمع الدولي مبادرات من شأنها تعزيز الهيكل المالي الدولي، وتعزيز قدرة الاقتصادات على مواجهة المخاطر بالقدر الذي يسمح لها بالحد من الخسائر المالية إلى مستويات يمكن التعامل معها.

-الجهود المبذولة على مستوى التكتلات والمؤسسات المالية الدولية لدعم تحقيق الاستقرار المالي: استحوذ موضوع تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي على قدر كبير من الاهتمام

[1] - Jerry L Jordan, "Effective Supervision and the Evolving Financial Services Industry"Federal Reserve Bank of Cleveland June 2001.

من جانب العديد من التكتلات والمؤسسات الإقليمية والعالمية، وذلك على ضوء قناعتها بأن ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي على المستوى القطري وحده لا يضمن الاستقرار الاقتصادي والمالي سواء على المستوى الإقليمي أو على مستوى النظام المالي العالمي[1].

واستند هذا التوجه إلى الآثار المترتبة على زيادة درجة انفتاح الأسواق المالية وحرية التبادل التجاري والنمو المتسارع في تدفقات رؤوس الأموال.

وفي هذا الصدد، بذلت بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، مجموعة من الجهود والمبادرات الدولية للمساعدة في وضع الأطر المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي، بهدف معالجة تداعيات الأزمات المالية على الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية بالدول المتأثرة وفي هذا الإطار، ركزت هذ المؤسسات مجهوداتها حول المحاور التالية:[2].

1. تعزيز الشفافية والإفصاح: والتي تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق انضباط الأسواق فمن المسلم به، أن توافر المعلومات الموثوقة، وفي الوقت المناسب يسهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة من جانب المتعاملين بالأسواق المالية، وكما تم التنويه مسبقة، فقد ثبت أن عدم شفافية البيانات المالية الصادرة عن بعض المؤسسات المالية الكبرى، كانت في طليعة الأسباب وراء حدوث الأزمات المالية، وتفاقم تداعياتها.

2.تسليط الضوء على قضايا تحرير حساب رأس المال: حيث أثارت قضايا تحرير حساب رأس المال وزيادة درجة انفتاح الأسواق المالية، الكثير من الجدل، وخصوصا فيما يتعلق بانفتاح الأسواق المالية النامية سواء من حيث المبدأ أو من حيث الكيفية (تدريجيا أو دفعة واحدة).

فمن حيث المبدأ، تشير التجارب إلى خطورة تحرير حساب رأس المال، في ظل قطاع مالي ومصرفي ضعيف، حيث يلعب هذا الانفتاح دورة كبيرة في حدوث أو انتقال تداعيات الأزمات البلدان التي لم يتواكب اتخاذها لقرار تحرير حساب رأس المال مع إحداث تطوير وتعزيز لهذا

---

[1] – هبة عبد المنعم، " الاستقرار الاقتصادي والمالي، ورقة خلفية غير منشورة, صندوق النقد العربي, 2012.

[2]- BIS, Basel Committee on Banking Supervision, "Enhancements to the Basel II framework July 2009.

القطاع بشكل مناسب يمكنه من امتصاص أو إدارة هذه التداعيات, لذا يجب العمل على تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي قبل تحرير حساب رأس المال أما بالنسبة للكيفية، فيرى البعض ضرورة التدرج في فتح السوق المالية أمام المستثمرين الأجانب والسماح للمستثمرين المحليين بالاستثمار في الخارج، وتقرير قابلية العملة الوطنية للتحويل، بينما يرى البعض الآخر أهمية فتح السوق المالية دفعة واحدة حتى لا تستطيع مراكز القوى المناوئة التحرير حساب رأس المال ممارسة ضغوط لعدم التحرير، وتجنب الآثار السلبية للتوقعات

3.إشراك القطاع الخاص في العمل على منع حدوث الأزمات المالية: حيث أنه بمتابعة الأزمات المالية السابقة، يلاحظ أن جهود مواجهة تداعيات تلك الأزمات تقع بصورة حصرية على كاهل المؤسسات والسلطات الرسمية، كما تتحمل الحكومات كافة التكاليف المترتبة على التدخل في الأسواق للحد من تداعياتها، وخاصة في الدول النامية هذا في حين يظل القطاع الخاص بمنأى عن تحمل التكاليف العامة المباشرة لتلك الأزمات، بل ويطالب السلطات المالية الحكومية بتعويضات عن الخسائر التي لحقت به والتي قد يكون شريكا، من خلال تعاملاته، في تحققها. وعلى سبيل المثال، فإن العديد من الدول النامية تتبنى نظم صريحة لتأمين الودائع بالبنوك و تلتزم بالوفاء بها للمودعين حال تعثر البنك أو إفلاسه، وهو ما يسفر عنه تراخي المتعاملين مع البنوك سواء المودعين أو المقترضين عن متابعة أداء البنك واختيار البنك الأفضل، ومن ثم تنسحب البنوك الضعيفة من السوق ويحدث انضباط ذاتي للسوق، وتزداد كفاءة وفعالية القطاع المصرفي ككل.

4.تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي: من خلال إصدار أسس للرقابة المصرفية الفعالة، تتضمن الصلاحيات الممنوحة للسلطات الرقابية، والدور المتوقع من البنوك لمواكبتها، فضلا عن وضع منهجيات تطبيق هذه الأس، وذلك بمشاركة السلطات الرقابية بالدول الأعضاء لضمان الالتزام بتطبيقها[1]..

[1]- Simen T Gray & Nick Talbot, "Developing Financial Markets", Bank of England, Centre for Central Banking Studies, Handbooks in Central Banking, March 2007.

– جهود صندوق النقد والبنك الدوليين لتعزيز الاستقرار المالي:

يؤكد صندوق النقد الدولي على المسئولية الجماعية بشأن رفع كفاءة النظام المالي الدولي، وتعزيز قدرته على الصمود أمام الأزمات، خاصة في ظل استمرار درجة التشابك والتعقيد والتكامل التي تميز عمل النظم المالية على مستوى العالم، وإن كانت المسئولية الأكبر، من وجهة نظر الصندوق، تقع على عاتق الدول الصناعية الكبرى, فعلى الرغم من زيادة كفاية النظم المالي لتلك الدول وقدرتها على الصمود أمام الأزمات، عما كان قبل عشرين عاما، فإن تلك البلدان ليست بمنأى عن حدوث أزمات مالية تنشأ عن تقلبات حادة في أسعار الأصول وفي تدفقات رؤوس الأموال، أو حدوث اضطرابات في الأسواق. وقد تعرض هذه الأزمات الاقتصاد العالمي للخطر، بحكم الوزن النسبي لتعاملات هذه البلدان بالنسبة لحجم التعاملات على مستوى العالم.

ومن هذا المنطلق، يتبني الصندوق حاليا استراتيجية ثلاثية الأطراف، تتمثل في دعم الأطر الرقابية والتنظيمية الوطنية، والعمل على تعزيز الانضباط في الأسواق المحلية والدولية، واعتماد منظور عالمي للاستقرار المالي[1].

– جهود بعض الدول العربية لتحقيق الاستقرار المالي:

تصدر مملكة البحرين كل ستة أشهر تقريرا عن الاستقرار المالي يتضمن تقييما للرضع المالي وأداء الوسطاء الماليين والأسواق، وتحديد المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي ويتضمن التقرير اقتراحات بشأن الإجراءات الإشرافية والتدابير لأي نقاط ضعف يتم تحديدها. ويستهدف التقرير تحسين الفهم العام المسائل الاستقرار المالي والتحفيز الحوار حول السياسات الرامية لتحقيقه.

وبالنسبة لجهود جمهورية مصر العربية في مجال العمل على تحقيق الاستقرار المالي، فقد انشأ البنك المركزي من عام 2016 وحدة مستقلة تعني بإعداد مؤشرات الإنذار المبكر وتحليل مؤشرات الاحتراز الكلي (**Macro–prudential analysis**)، وذلك في إطار برنامج للمعونة الفنية

[1]- IMF. "The Quest for lasting stability Global financial stability report, world economic and financial survey, April 2012.

مقدم لمصر من الاتحاد الأوروبي وبمشاركة ستة بنوك مركزية أوروبية ومنة إلقاء الوحدة العنوه علها ورفدها بخبراء متخصصين في مجالات إدارة المخاطر، والتحليل المالي وبقاء النماذج الاقتصادية الكلية، فقد كانت هذه الوحدة على تقديم المشورة الفنية للمسئولين بالبنك المركزي، وإصدار مجموعة من التقارير الداخلية المعنية بمدى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة تداعيات الأزمات أخذا بالاعتبار المؤثرات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الكلية، ومؤشرات السلامة المصرفية، وغيرها من المؤشرات المرتبطة بالمخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي، وإجراء اختبارات تحمل بصورة نورية بناء على اختبارات تحمل يتم إعدادها بصورة دورية وتعد هذه الخطوات من الخطوات التمهيدية الإصدار تقرير شامل للاستقرار المالي.

وأسس البنك المركزي الأردني ، في بداية عام 2013، دائرة مستقلة تحت مسمى "دائرة الاستقرار المالي" تعني بتحديد ومراقبة وضبط المخاطر التي تواجه القطاع المالي والمصرفي على المستوى الكلي، ووضع إطار شامل لإدارة الأزمات المصرفية لتقليل آثارها على الاستقرار المالي في حال حدوثها. ويتضمن هذا الإطار القيام بمتابعة مستمرة لتطورات الأوضاع المالية على المستوى الكلي للبنوك المسجلة لديه، وكذلك المؤسسات المالية، وعلاقة هذه التطورات بالأوضاع والتطورات الاقتصادية الكلية، واتخاذ القرارات وإصدار التعليمات المناسبة لتعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية على مواجهة المخاطر، والحد من احتمالات تعرضها لاختلالات هيكلية قد تتسبب في حدوث أزمة مالية، أو تضعف من قدرتها على مواجهة تداعيات الأزمات المالية حال وقوعها ويتضمن تقرير الاستقرار المالي الذي يصدره البنك المركزي الأردني سنويا استعراضا للتطورات التي يشهدها القطاع المصرفي بالأردن، وتقييما للأداء والمخاطر التي تواجهه كما يستعرض التقرير التطورات المالية بالمؤسسات المالية، مثل شركات التأمين، وشره التمويل الأصغر، والتمويل التأجيري، وكذلك أوضاع بورصة عمان كما يتضمن التقرير مؤثرة لأسعار الأصول تم تطويره من جانب البنك المركزي بالتعاون مع دائرة الأراضي والمساحة يهدف إلى تقييم أسعار العقارات ومدى تعرض البنوك المخاطر التركزات الائتمانية في هذا القطاع، ومدى موائمة الأسعار

السائدة للأصول العقارية مع أسعارها الحقيقية وكذلك نسبة التسهيلات الممنوحة في المجال العقاري لإجمالي الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي[1].

وبالنسبة للجهود التي بذلتها بنك الكويت المركزي لتحقيق والحفاظ على الاستقرار المالي، يولي بنك الكويت المركزي أهمية خاصة لتطوير قدرات البنوك على إدارة المخاطر وإجراء اختبارات الضغط المالي لتعزيز قدراتها على مقاومة الصدمات ومواجهة الظروف والتطورات الضاغطة، وصولا إلى تحقيق هدف ترسيخ دعائم الاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني وتتركز جهود بنك الكويت المركزي الرامية لتعزيز أسس الاستقرار المالي خلال المرحلة الحالية على في متابعة التزام البنوك المسجلة لديه بالمعايير والمبادئ الأساسية للعمل المصرفي المتفق عليها دولية، ومراجعة هياكل رأس المال الرقابي بصورة دورية، وإعداد الدراسات الكمية للوقوف على مدى قدرة البنوك على استيفاء متطلبات معيار كفاية رأس المال بازل (3)، وما ينطوي عليه هذا المعيار من أدوات تحوط كلي تتمثل في تحديد متطلبات رأس مال إضافية في صورة مصدات رأسمالية تحوطية، ومصدات رأسمالية للتنظيمات الاقتصادية وكذلك متطلبات رأس مال إضافية للبنوك ذات التأثير النظامي المحلي، وذلك بهدف توفير قواعد رأسمالية أقوى لهذه البنوك وزيادة قدرتها على مقاومة الصدمات والضغوط المالية ومن جهة أخرى تؤكد التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي على ضرورة وضع حدود موضوعية وواضحة لأنشطة تمويل العقار السكني، وأن تكون عملية منح التمويل مستندة إلى دراسة ائتمانية متكاملة لمدى ملائمة العميل ومركزه المالي، مع التحقق من توافر تدفقات نقدية لديه تكفي للوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة[2].

---

[1] – البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، أعداد متفرقة: www.cj.gov.jo.

[2] – د. محمد يوسف الهاشل، " سياسة التحوط الكلي والاستقرار المالي وتداخلاتها مع السياسة النقدية" كلمة بنك الكويت المركزي في مؤتمر "يورومني"، الكويت، دولة الكويت، 9 سبتمبر 2014 ، www.chk.gov.kw.

خلاصة الفصل:

وفي ختام الفصل الثاني, يمكننا استخلاص أن الاستقرار المالي هو الحالة التي تنتفي فيها أي تهديدات من شأنها التأثير على الأداء الاقتصادي وأداء القطاع المالي والقطاعات الأخرى, ويتحقق الاستقرار المالي عندما يكون القطاع المالي قادر على امتصاص الصدمات, ودون التخلي عن القيام بدوره في تخصيص المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية, مع توظيف الموارد المالية تقديم خدمات المدفوعات.

ومن أبرز التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي, تراجع الشفافية, وزيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي, مع زيادة مستويات تطور وديناميكية الاسواق, إضافة الى المخاطر المعنوية, والفجوة التكنولوجية والمعرفية, في حين تركزت الجهود المبذولة على مستوى التكتلان والمؤسسات المالية الدولية لتحقيق الاستقرار المالي, وذلك بتعزيز الشفافية, وتسليط الضوء على قضايا تحرير حساب رأس المال, إضافة الى اشراك القطاع الخاص في العمل على منع حدوث الازمات المالية, دون أن ننسى جهود صندوق النقد والبنك الدوليين, وكذا الدول العربية لتحقيق الاستقرار المالي.

الفصل الثالث

دور البنك المركزي الجزائري في تحقيق الاستقرار المالي

المبحث الاول: ماهية البنك المركزي الجزائري.

المطلب الاول: نشأة البنك المركزي الجزائري.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الجزائري.

المبحث الثاني: استراتيجية البنك المركزي الجزائري لتحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الاول: دور بنك الجزائر المركزي في إرساء الدعائم الأساسية للحوكمة المصرفية.

المطلب الثاني: مسؤولية البنك المركزية عن سلامة الجهاز المصرفي.

تمهيد:

يقف بنك الجزائر على قمة الجهاز المصرفي، يتولى الاصدار، و يراقب التداول النقدي ويسير احتياطات الصرف، كما يمنح القروض للدولة وذلك بغية الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني, ولتحقيق الاستقرار المالي يقوم بعدة وظائف من شأنها تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح دور البنك المركزي الجزائري في تحقيق الاستقرار المالي, حيث قمنا بتقسيم الفصل لمبحثين, المبحث الأول سنحاول وضع نبذة لنشأة البنك المركزي الجزائري, والهيكل التنظيمي له, وفي الفصل الثاني سنعمل على ابراز دور البنك المركزي الجزائري في تحقيق الاستقرار المالي من خلال وظائفه, كإرساء الدعائم الاساسية للحوكمة المصرفية, و مسؤولية البنك المركزي على سلامة الجهاز المصرفي.

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي الجزائري:

المطلب الاول: نشأة البنك المركزي الجزائري:

أولا: نبذة عن نشأة وتطور بنك الجزائر:

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلة وترعرع كامتداد للنظام المصري الفرنسي بكل خصائصه ومقوماته، كما ظلت وظائفه انعكاسا لمثيلاتها في فرنسا، و فيما يتعلق ببنك الجزائر فقد بادرت السلطات الفرنسية إلى إنشائه سنة 1851 برأسمال قدره "3 ملايين فرنك فرنسي" مقسمة إلى 6 ألاف سهم، وعند نشأته تولى بنك الجزائر وظيفتي الإصدار والائتمان في آن واحد، إلا أنه وبعد نصف قرن من إنشائه تقلصت وظيفته الثانية شيئا فشيئا.

عرف بنك الجزائر اتساعا كبيرا في نشاطه، و يظهر ذلك من خلال عدد فروعه التي أنشأت على المستوى الوطني، ونذكر على سبيل المثال الفروع في كل من:

- وهران سنة 1853.
- قسنطينة سنة 1856.
- عنابة سنة 1899.
- تلمسان سنة 1875.

و نتيجة للأزمة الشديدة التي شهد لها الجزائر خلال الفترة (1850 – 1900)، بسبب إسرافه في تقديم القروض، هذا ما دفع بالسلطات الفرنسية سنة 1900 إلى نقل مقره إلى العاصمة باريس، مع تغيير تسميته إلى "بنك الجزائر تونس" وإعطائه حق الإصدار بدون قيود وتمسكت الجزائر بحق الإصدار إلى غاية "19/09/1958" تاريخ تأسيس البنك المركزي التونسي ليعود اسمه مجددا إلى "بنك الجزائر و ذلك بمقتضى "المرسوم 1958" والذي ظل يعمل بهذا الإسم حتى تاريخ 31/12/1962، تاريخ انشاء البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، و ذلك ليحل ابتداءا من اول جانفي 1963 محل البنك المركزي الذي انشأته فرنسا اثناء الفترة الاستعمارية بموجب قانون "اوت 1851".

و يتولى بنك الجزائر وفقا للكتاب الثالث المتعلق بالصلاحيات والعمليات من الأمر رقم (03-11) القيام بالمهام التالية[1]:

- اصدار النقود القانونية.

- السهر على استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية والعمل على توفير أفضل الشروط في مجال النقد والقرض والصرف.

- تحديد طرق و كيفيات الاقتراض من الخارج ويمنح الترخيص اللازم للقيام بذلك .

- ابداء الرأي والمشورة للحكومة في مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية.

- يقترح على الحكومة كل التدابير الكفيلة بتحسين وضعية ميزان المدفوعات وحركة الأسعار ووضعية المالية العمومية.

- مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية متعددة الأطراف الدولية ، كما يمثلها في مختلف المؤتمرات الدولية.

ثانيا: أدوات بنك الجزائر المركزي:

اختلفت الوسائل التي استعملها البنك المركزي الجزائري في تنفيذ سياسته النقدية منذ تأسيسه وذلك تبعا للأوضاع الاقتصادية و المالية التي مرت بها الجزائر، لذلك سنحاول فيما يلي عرض وتحليل تطور أدوات بنك الجزائر خلال الفترة (1990.2015) كما يلي:

1.معدل اعادة الخصم: يعد معدل اعادة الخصم أقدم الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر للتأثير على سيولة البنوك التجارية، و رغم قدم هذه الأداة مقارنة بغيرها من الأدوات، إلا أن بنك الجزائر و الى غاية 1986 لم يستعملها كوسيلة لمراقبة البنوك، و انما استعمله فقط بغرض تزويد البنوك بالسيولة و القروض التي هي في حاجة اليها[2].

---

[1] – الطاهر لطرش: تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, ط2, الجزائر , 2033, ص252-253.

[2] – معيزي قويدر: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2006), اطروحة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر , 2008/2007, ص288.

قبل صدور قانون النقد و القرض (90/10) كان بنك الجزائر يتعامل على اساس المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل خصم لكل قطاع، بعد ذلك اصبح يتعامل ينظلم التحديد الموحد لكل من معدل اعادة الخصم الذي يتم تغييره كل سنة تقريبا و يقوم مجلس النقد والقرض بتحديد كيفية وشروط ذلك[1].

و بصدور قانون النقد و الفرض (10/90) والذي حدد شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، حيث تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية[2]:

• إعادة خصم المستندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر او من الخارج.

• إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى للبنك ستة أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 03 سنوات.

• خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي يبقي عن تاريخ استحقاقها 03 أشهر على الأكثر.

منذ صدور قانون النقد و القرض تم تعديل معدل إعادة الخصم تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق بنك الجزائر لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد الجزائري[3].

قام بنك الجزائر برفع معدل إعادة الخصم من 10.5"% سنة 1990" إلى "11.5 سنة 1991" ليصل إلى "15% سنة 1994", ويعود هذا الارتفاع معدل الخصم خلال هذه الفترة إلى سياسة البنك المركزي الرامية إلى الحد من التوسع في الائتمان والتحكم في معدل التضخم ، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار حالت دون تحقيق الهدف المطلوب.

---

[1] – المادة (41) من الامر رقم "03-11" المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26-08-2003.

[2] – المواد (69 و 70 و 72) من قانون النقد والقرض.

[3] – ماجدة مدوخ: أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90, مجلة العلوم الانسانية, العدد23, جامعة محمد خيضر, بسكرة, نوفمبر 2011, ص374.

ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية سالبة واقل من معدل التضخم مما افقد هذه الأداة فعاليتها[1].

وانطلاقا من سنة 1995 ، معدل إعادة الخصم شهد انخفاضها من سنة إلى أخرى، حيث انخفض من 14% سنة 1995 ليستقر عند 4 % سنة 2004 وظل مستقرا عند هذه القيمة إلى غاية سنة 2015، نتيجة تحسن الوضعية المالية للبنوك، وهو ما دفعها إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل من البنك المركزي.

2.الإحتياطي الإجباري: يعتبر من أحدث التقنيات المستعملة في مراقبة سيولة البنوك التجارية وأكثرها فعالية، وقد تم تطبيقه في أواخر سنة 1994، و ذلك في إطار الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية[2], وبموجب ذلك بفرض البنك المركزي على المصارف التجارية أن تودع لديه في حساب مجمع تحتسب عليه فوائد بنسبة 11.5 %، واحتياطي يحسب على مجموع ودائعها بالدينار، وتمتد فترة انشاء الاحتياطي الالزامي من اليوم 15 لكل شهر الى اليوم 14 من الشهر الموالي، وحدد معدله خلال تلك الفترة ب 2.5 %[3].

ورغم احداث هذه الأداة سنة 1994، الا انها لم تطبق فعليا بسبب ضعف السيولة لدى البنوك، وبقيت هذه الاداة بدون تطبيق الى غاية أفريل 2001 ، فقد دخلت حيز التطبيق الفعلي تماشيا مع عملية اصلاح ادوات السياسة النقدية في اطار الانتقال نحو استعمال الأدوات غير المباشرة[4], ثم جاء الأمر (11/03) الذي ألغي هذه المادة وأصبح القانون الجديد ينص على أدوات السياسة النقدية دون الاحتياطي الإجباري، إلا أنه و نظرا لأهميتها باعتبارها الضمان الأول للمودع، و أداة فعالة في يد السياسة النقدية تم إعادة إدراجها حسب القانون رقم (04-02) الصادر في 03 مارس 2004، الذي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع الجارية، لأجل، مسندات الصندوق، دفتر التوفير، المشترطة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى, لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15%

---

[1] – ماجدة مدوخ: نفس المرجع, ص374.

[2] – كريم جودي وآخرون: السياسة النقدية في الجزائر, صندوق النقد العربي,1993, ص311.

[3] – instruction N 73-94 du 28 november 1994 relatif au reserves obligatoires.

[4] – معيزي قويدر: نفس المرجع, ص292.

دون استثناء و بنفس الأسلوب، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر[1].

معدل الإحتياطي الإجباري قد شهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2002-2013), فقد ارتفع من "3% سنة 2001" إلى "4.25% سنة 2002"[2], ليرتفع إلى "8% سنتي2008 و2009" و ذلك بموجب التعليمة (07-13) المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 والمتعلقة بالاحتياطي الالزامي، ليرتفع إلى 12 % سنة 2013،[3] وذلك بموجب التعليمة (02-2013) المؤرخة في 23 أفريل 2013 والمتعلقة بالاحتياطي الالزامي، وبقي ثابتا عند هذه النسبة خلال سنتي "2014 و 2015".

إن ما يميز تطبيق سياسة في الجزائر هو منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات و مدة مكوثها لدى بنك الجزائر[4].

3.أدوات السوق النقدية: عرف السوق النقدي في الجزائر اعادة تنظيم جذرية في جوان 1989، ليتوسع ويتعمق هذا التنظيم بصدور قانون النقد والقرض، والتنظيم رقم "08/91" المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية والتعليمة رقم "28.95" المحددة لكيفية القيام بعمليات السوق النقدية، كما تم تحديد المتدخلين في هذه السوق[5]، ويتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بعدة أدوات لعل أهمها:

أ. الأمانات (اتفاقية اعادة الشراء): يقوم نظام الأمانات على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أما البنك القرض، بمعنى نظام الأمانات في عمليات مضمونة تعتمد على تسليم أو التنازل مؤقتا عن سندات مقابل دين، أي قروض

---

[1] – حمزة الحاج شودار: علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية, عماد الدين للنشر والتوزيع, عمان, 2009, ص410.

[2]– instruction N 01-06 du 6 septembre 2001 relatif au reserves obligatoires.

[3]– instruction N 02-2013 du 23 avril 2013 relatif au reserves obligatoires.

[4] – حمزة الحاج شودار: نفس المرجع, ص410.

[5] – ماجدة مدوخ: مرجع سابق, ص 377-376

ممنوحة لمدة معينة منذ يوم اجراء العملية، وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض، عند انقضاء اجل القرض برجع البنك المقرض السندات للبنك المقترض[1].

ب. مزادات سندات الخزينة: استحدث هذا النظام في اكتوبر 1995، و من خلاله تقوم الخزينة العمومية بإصدار سندات عمومية وتطرحها عن طريق بنك الجزائر في السوق النقدية للمناقصة، بعرض تغطية احتياجاتها من التمويل[2], ويتعلق الأمر بأذونات قصيرة الأجل ل52،26،13 اسبوعا ، و اذونات خزينة السنة وسنتين وخمس سنوات[3].

ج. مزادات القروض: تمت أول عملية اعادة تمويل بتاريخ 22 ماي 1995 بعد التعليمة "27-95" الصادرة بتاريخ 22 افريل المتعلقة بتنظيم السوق النقدي، وفي عملية المزاد يعلن البنك المركزي رغبته في شراء بعض انواع السندات الخاصة أو العامة، وان سعر كمية هذه العملية يتحدد حسب استجابة البنوك لهذه المناقصة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الجزائري:

حسب الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 أوت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي ببين الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر كما يلي:

أولا: إدارة بنك الجزائر:

***المادة 18:** يتكون مجلس الإدارة من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ الثلاثة.
- ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفائتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.

---

[1] – معيزي قويدر: مرجع سابق, ص295.

[2] – معيزي قويدر: نفس المرجع, ص297.

[3] – ماجدة مدوخ: نفس المرجع, ص380.

***المادة 19:** يدير بنك الجزائر مجلس إدارة يخول السلطات الأتية:

- يتداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر وكذا فتح الوكالات والفروع أو إلغائها.
- يضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر.
- يوافق على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب أعوان بنك الجزائر.
- يتداول بمبادرة من المحافظ بشأن جميع الاتفاقيات.
- يفصل في شراء العقارات وفي التصرف فيها.
- يبث في جدوى الدعاوى القضائية التي ترفع باسم بنك الجزائر ويرخص بإجراء المصالحات والمعاملات.
- يحدد ميزانية بنك الجزائر لكل سنة.
- يحدد الشروط والشكل اللذين يعد بنك الجزائر بموجبها حساباته ويضبطها.
- يضبط توزيع الأرباح ويوافق على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه إلى رئيس الجمهورية.
- يطلع بجميع الشؤون التي تخص تسيير بنك الجزائر.

ثانيا: هيئة المراقبة:

***المادة 26:** تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين (2) يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية, ويمارسان وظائفهما بالدوام الكامل ويكونان في وضعية انتداب من إدارتهما الأصلية, وتنهي مهامهما حسب الأشكال نفسها.

يجب أن تكون للمراقبين معارف لاسيما المالية منها وفي مجال المحاسبة المتصلة بالبنوك المركزية تؤهلهما لأداء مهمتهما, وتحدد كيفيات دفع مرتبيهما عن طريق التنظيم.

يحدد مجلس الإدارة تنظيم هيئة المراقبة والوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفها.

ثالثا: مجلس النقد والقرض:

***المادة 58:** يتكون مجلس النقد والقرض الذي يدعى في صلب النص المجلس من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.
- شخصيتين تختار ان يحكم كفاءتهما في المسائل اقتصادية والنقدية.

***المادة 59:** تعين الشخصيتان عضوين في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية, ويتداول عضوا المجلس هذان ويشاركان في التصويت داخل المجلس بحرية كاملة.

***المادة 60:** يرأس المجلس محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله, كما يحدد المجلس نظامه الداخلي، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

***المادة 62:** ويتخذ المجلس القرارات الفردية الآتية:

– الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية، وتعديل قوانينها الأساسي، وسحب الاعتماد.

– الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية.

– تفويض الصلاحيات في مجال تطبيق التنظيم الخاص بالصرف.

– القرارات المتعلقة بتطبيق الأنظمة التي يسنها المجلس.

– يمارس المجلس سلطته، في إطار هذا الأمر، عن طريق الأنظمة.

يستمع المجلس إلى الوزير المكلف بالمالية بناء على طلب من هذا الأخير, وتشير الحكومة المجلس كلما تداولت في مسائل تتعلق بالنقد أو القرض أو مسائل يمكن أن تنعكس على الوضع النقدي.

رابعا: مهام بنك الجزائر:

تتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون 90/10 فيما يلي:

– أن يقوم بكل العمليات على الذهب ولا سيما بالشراء والبيع الاقتراض والرهن وذلك نقدا ولأجل.

– يمكنه أن يمنح تسبيقات للبنوك من العملاء وسباك الذهب والعملات الأجنبية ومن السندات العمومية والخاصة.

– يمكنه منح قروض بالحساب الجاري للبنوك لمدة سنة على الأكثر، ويجب أن تكون مكفولة بضمانات من سندات الخزينة أو الذهب أو العملات الأجنبية, بموجب الأنظمة المتخذة بهذا الخصوص من مجلس النقد والقرض.

– يمكنه إجراء كل العمليات المصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر ومع كل بنك مركزي أجنبي.

– يمكنه تلبية حاجاته الخاصة شراء عقارات أو يكلف من بينها أو يبيعها أو يستبدلها، وتخضع هذه العمليات لرخصة من مجلس الإدارة ولا يمكن أن تتم إلا بالأموال الخاصة.

– يقوم بمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري ولا يمكن أن تتجاوز مدتها 240 يوم وفي حدود حد أقصى 10% من الإيرادات العامة للدولة.

خامسا: صلاحيات بنك الجزائر:

جاءت صلاحيات البنك الجزائري في الكتاب الثالث من قانون النقد والقرض تحت عنوان صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، يعتبر بنك الجزائر أساس الجهاز المصرفي، فهو يشرف على جهاز المصرفي ويقوم على إصدار النقود ويعمل على محافظة على استقرار النقدي، فهو بنك الحكومة، حيث يتولى القيام بالخدمات المصرفية للحكومة، ويشاركها في إعداد السياسات النقدية والمالية وهو أيضا بنك البنوك, حيث تتمثل صلاحياته فيما يلي:

– تتمثل مهمة البنك المركزي في ميدان النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

– تستشير الحكومة في كل شرح قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية النقدية.

– يمكن للبنك المركزي أن يقترح على الحكومة كل تدابير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار, والأحوال المالية العامة وبشكل عام تنمية الاقتصاد، ويطلع الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقد.

– يساعد الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية، وعند الضرورة يمكنه تمثيل الحكومة لدى هذه المؤسسات في المؤتمرات الدولية[1].

المبحث الثاني: استراتيجية البنك المركزي الجزائري لتحقيق الاستقرار المالي:

يتمثل الدور التقليدي الرئيسي الذي يقوم به البنك المركزي في غالبية الدول، في العمل على إرساء سياسية نقية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي، واستقرار المستوى العالم

[1] – أحمد بلودين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2009، ص 38، 39.

للأسعار، إلى جانب الاستقرار الخارجي المتمثل في استقرار سعر الصرف وضمن هذا الإطار، اتجهت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيسي لسياستها النقدية، وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال، وأسواق الصرف, وتركز الدور الرقابي للبنوك المركزية حول توفير البيئة المصرفية المناسبة وضمان سلامة الأوضاع المصرفية[1].

المطلب الأول: دور بنك الجزائر المركزي في إرساء الدعائم الأساسية للحوكمة المصرفية:

تلعب البنوك المركزية دورا أساسيا في إرساء نظام حوكمة جيد وفعال داخل الجهاز المصرفي وهذا من خلال التنظيم الاحترازي والرقابة المصرفية وتأمين نظم الدفع، وقد حاول بنك الجزائر إرساء أهم دعائم الحوكمة المصرفية, بدافع مواجهة مؤشرات الشاشة المصرفية التي بدأت تظهر بشكل واضح على مستوى البنوك الخاصة وأيضا العامة, وانخفاض الأداء الرقابي والإشرافي لبنك الجزائر المركزي منذ مطلع الألفية الجديدة.

وفي ضوء ذلك أولى بنك الجزائر عملية إصلاح القطاع المالي والمصري عناية كبيرة لضمان سلامته ومناعته من الأزمات المصرفية، ومن أبرز ملامح جهوده في هنا المجال:

أولا: تحديث التشريعات المصرفية والمالية:

حرص بك الجزائر على تحديث التشريعات المنظمة للأعمال المصرفية هدف مواكبتها لما هو معمول به في الدول المتقدمة، فمنذ الوهلة الأولى لظهور التجاوزات التشريعية والتنظيمية لبعض البنوك تيقنت السلطتين التنفيذية والنقدية عجز وتقادم النصوص التشريعية والتنظيمية السارية والتي على رأسها القانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، الذي عدل فيما بعد بالأمر (01-01)، ثم بالأمر (03-11)، وأخيرا بالأمر (10-04) المتعلق بالنقد والقرض خلال السنوات 2003، 2001 و2010 على الترتيب، ومن أهم المستجدات التشريعية في المجال المصرفي نجد:

1- أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك: بمجرد اتخاذ الإجراء التحفظي ضد بنك الخليفة في 27 نوفمبر 2002 من طرف بنك الجزائر، وفي الأيام الموالية صادق مجلس النقد والقرض على النظام

---

[1] – د. أمية طوقان: " دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية", ورقة تم تقديمها في إطار مؤتمر بعنوان مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية" دمشق – سوريا، يوليو 2005.

رقم (02-03) المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية, والذي تم إلغاؤه في 28 نوفمبر 2011 بصدور النظام رقم (11-08) في نفس الصدد، واللذان يؤكدان ضرورة توفر نظام رقابي داخلي فعال في البنوك قادر على مواجهة كل المخاطر سواء الائتمانية، السوقية، والتشغيلية من خلال أنظمته الفرعية المتكاملة والمتناسقة.

2. أنظمة تنظيم الصرف وحركة رؤوس الأموال: وقد صدر في هذا الصدد الأمر (03-01) المؤرخ في 19 فيفري 2003 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، واعتبر المخالفات في هذا العدد التصريح الكاذب، عدم مراعاة التزامات التصريح، عدم استرداد الأموال إلى الوطن، عدم الحصول على التراخيص المشروطة، وعدم احترام الإجراءات المطلوبة .

3. قوانين وأنظمة مكافحة الفساد وتبييض الأموال:

توجت الإجراءات إصدار القانون (06-01) المؤرخ في 20 فيفري 2006، والمتعلق بالرقابة من الفساد ومكافحته والذي مكن من الكشف ومعاقبة العديد من المخالفين والمتورطين في قضايا الفساد المالي والإداري, أما مكافحة ظاهرة غسيل الأموال فقد استفادت بدورها من القانون رقم (05-01) المؤرخ في 6 فيفري 2005 والذي صدر فيه النظام (05-05) في 15 ديسمبر 2005، المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، إلا أنه تم تعديله من خلال النظام (12-03) في 28 نوفمبر 2012 لإبراز دور البنوك في مكافحة الظاهرة من خلال أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة، ومعرفة الزبائن وتدقيق العمليات والتزام اليقظة.

ثانيا: تعزيز سلامة ومناعة النظام المصرفي:

تيقن بنك الجزائر بأن وجود مؤسسات مصرفية قوية يعتبر من أساسيات تعزيز قدرة تلك البنوك على المنافسة ومواجهة الصدمات، فقد أكد بنك الجزائر على ضرورة رفع رأسمالها في أكثر من مناسبة حيث رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار، أما في المؤسسات المالية فقد بلغ 3.5 مليار دينار, بعد أن كان 0.5 مليار دينار، إضافة إلى تبني الاتجاهات الدولية في مجال الحيطة والحذر ومواجهة المخاطر ما يزيد من مستوى الرقابة المصرفية, إضافة إلى إنشاء نظام ضمان الودائع المصرفية والذي يقضي بانخراط كل البنوك العمومية والخاصة

هدف تعويض المودعين في حالة عدم توافر ودائعهم، باعتباره نظام وقائي، في حالة توقف البنك عن الدفع بما يعزز الثقة في السلام المصرفي ويرفع من درجة الأمان المصرفي.

كما شرع بنك الجزائر منذ 2011، في الأشغال الرامية إلى تنفيذ الإصلاح المصرفي المسمى "بازل3"، الذي يضمن التدابير المتخذة من طرف لجنة بازل في مواجهة الأزمة المالية وعدم الاستقرار المصرفي، ويهدف هذا الإصلاح إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات السياحية من الضغوط المالية أو الاقتصادية، والحد من خطر امتدادها إلى الاقتصاد الحقيقي، فالتدابير التي نشرتها لجنة بازل في هذا الإطار متنوعة، وتعزز في نفس الوقت قواعد التبع الاحترازي الجزئي للبنوك، والأدوات احترازية الكلية الرامية إلى تفادي تكون مخاطر نظامية، ولضمان مطابقة الإطار الاحترازي الجزائري مع هذه المعايير، اعتمد بنك الجزائر مقاربة تدريجية مع إعطاء الأولوية للاصلاحيين الكبيرين لبازل3, المتعلقين بالأموال الخاصة ونسبة السيولة على المدى القصير.

ثالثا: تطوير أنشطة البنوك:

حرص بنك الجزائر المركزي على تطوير أنشطة البنوك والذي يشكل نقلة نوعية في العمل المصرفي بما يتماشى مع المستجدات في الساعة المصرفية العالمية، وقد فتح الباب أمام البنوك لتقاسم حزمة شاملة من الخدمات المالية في إطار ما يعرف بالبنوك الشاملة، فلم يعد دور البنك يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، بلى توسع ليشمل خدمات الوكالة، الاستشارات المالية، إدارة المحافظ المالية، وعمليات الوساطة والإتجار والدفع والتحصيل والتعامل بأدوات الصوفي النقدية، إلى جانب تحدث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية من خلال نظام الدفع والمقاصة الآلي منذ سنة 2006.

وفي هذا الصدد استفادت البنوك الجزائرية من برنامج دعم وعصرنة النظام المالي، الذي أقره الإتحاد الأوروبي من أجل مساعدة البنوك الوطنية على إجراء عمليات التدقيق الداخلي وإرساء قواعد محاسبية سليمة تتوافق مع المعاير المحاسبية الدولية ووضع مخطط مراقبة السير وفق الخطوات الاتية:

- وضع عقود الكفاءة الجديدة المنظمة لرواتب مسيري البنوك.
- تحسين دور مجالس الإدارة خلال إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة بإنشاء لجنة تدقيق.

– تحسين إدارة البنوك بالاعتماد على ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة.

– تحسين ظروف الاستغلال البنكي بتطبيق البنوك للنظام المحاسبي والمالي الجديد.

رابعا: الاستفادة من الخبرات المصرفية الخارجية:

في إطار تطوير الخدمات المصرفية و تعزيز المنافسة في القطاع المصري، أفسح بنك الجزائر المجال أمام ترخيص المزيد من المؤسسات المصرفية الأجنبية خاصة ذات الخبرة الطويلة في المال المصرفي سواء العربية أو الغربية، وبأني ذلك استجابة لتحرير قطاع الخدمات المصرفية وإزالة بعض المزايا التفضيلية التي كانت تتمتع بها البنوك العمومية.

لكن بالمقابل شدد بنك الجزائر من شروط تأسيس البنوك والمؤسسات المالية وإقامة فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بإصدار النظام (06-02) الذي يشترط العديد من الضوابط, كأن يرفق مع الملف مجموعة من المعطيات المتعلقة برنامج العمل الذي يمتد لمدة 5 سنوات، إستراتيجية تنمية الشبكة ومختلف الوسائل المادية والفنية المستخدمة, والكشف عن المساهمين الحقيقيين وقدرتم المالية ونوعية الضمانات المقدمة، وكذلك تجربتهم وكفاءتهم في المجال المصرفي والمالي، وامتداد الاستعلام إلى تقديم عرض من البنك الأم بالخارج يحوي تقييم للأداء المالي وقائمة المساهمين.

المطلب الثاني: مسؤولية البنك المركزية عن سلامة الجهاز المصرفي:

أولا: في حالة حدوث اختلالات في القطاع المصرفي:

في حالة حدوث اختلالات في القطاع المصرفي تشكك في قدرته على مواجهة الصدمات، فإن حالة من عدم الثقة، يصعب التكهن بآثارها، قد تسود، ليس فقط لدى المتعاملين مع البنوك، بل قد تمتد للمتعاملين بالقطاع المالي بأكمله ومن الأخطاء الجسيمة الشائعة عند حدوث الأزمات المالية، لجوء أصحاب رؤوس أموال البنوك، ومديريها، والسلطات العامة لعدم الإفصاح عن الخسائر التي لحقت بالجهاز المصرفي، بل قد بادر البنوك، بإخفاء القيمة الحقيقية للقروض المتعثرة والإعلان عن ملاءة مالية لا تعكس حقيقة الأوضاع وقد يتم تقديم قروض جديدة لعملاء متعثرين، يصعب في ظل الأزمات عودتهم إلى تحقيق أرباح، وهو ما يحدث في بعض الأحيان بتشجيع من السلطات، لضمان استمرارهم في خدمة ديونهم المستحقة السداد, وقد يقضي التأخر في تقدير الخسائر إلى وقوع خسائر أكبر، في ضوء القيام بإقراض مزيد من الأموال المؤسسات الأعمال. كذلك فإن مديري البنوك قد

يتعرضون في هذه الأحوال إلى إغراء "المقامرة" عن طريق دفع أسعار فائدة أعلى من أسعار السوق لاجتذاب الودائع، ثم يقومون بإقراض هذه الأموال للمشروعات عالية المخاطر ذات العائد المرتفع، بما أنهم لا يتوقعون تحمل نتائج تصرفاتهم بالكامل، في ضوء ثقتهم بوجود تأمين صريح أو ضمني على الودائع، أو توقع مبادرة الحكومة بكفالتهم ماليا لإنقاذهم من الأزمة[1].

وفي هذا الإطار، تتضح أهمية نظم الرقابة المصرفية التحوطية الفعالة، لتحقيق الاستقرار المالي، حيث يضطلع الجهاز المصرفي بدور مركزي في تعبئة المدخرات وتوزيعها، وفي تنفيذ المعاملات من خلال نظام المدفوعات. وتتمحور مهمة نظم الرقابة المصرفية حول ضمان توخي البنوك توخي الحيطة والحذر، والتأكد من أن رؤوس أموالها والاحتياطيات تكفي لمواجهة المخاطر المترتبة على ما تقوم به من أعمال[2], وقد تهدد جوانب الضعف في الجهاز المصرفي الاستقرار الاقتصادي في البلد المعنى والبلدان الأخرى على حد سواء. ولذا حظي إيجاد السبل الكفيلة بتقوية النظم الرقابية باهتمام دولي متزايد, كما يمكن للبنوك المركزية القيام بدور فعال في تجنيب الاقتصاد للتأثيرات الكارثية لانفجار فقاعة أسعار الأصول التي تلحق الضرر، ليس فقط بالقطاع المصرفي، بل بالقطاع المالي ككل والقطاع الحقيقي أيضا، وذلك من خلال اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية حصيفة، ومتابعة التطورات في أسعار الأصول إلى جانب متابعته واستهدافه للمستوى العام للأسعار (التضخم)، واعتماد القرارات الصادرة عن السياسة النقدية على بيانات الأصول إلى جانب المستوى العام للأسعار وفي سياق مسؤولية البنك المركزي عن تنظيم عملية منح الائتمان، فإن قدرة البنك على الموازنة بين التطورات في حجم التمويل والتطورات في أشباه النقود يعزز الثقة في النقود وفي القدرة على الوفاء بالعقود المالية، وتسوية المعاملات المالية, ويسهم التوزيع الكفؤ والفعال الموارد الاقتصاد الحقيقي بين

---

[1] – د. نبيل حشاد،" استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة"، القاهرة، 1994.

[2]– Carl-Johan Lindgren, Gillian Garcia and Matthew I. Saal, Bank Soundness and Macroeconomic Policy (Washington: IMF, 1996): and Charles Enoch and John H. Green, eds., Banking Soundness and Monetary Policy: Issues and Experience in the Global Economy (Washington: IMF, 1997).

مختلف الأنشطة الاقتصادية، ووجود آليات لقياس وتسعير المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان في تعزيز الثقة في النقود، وفي القطاع النقدي والمصرفي.

ثانيا: السياسة النقدية في الجزائر ودورها في ضبط التضخم للفترة (2010-2020):

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020), من خلال تتبع تطور حجم الكتلة النقدية ومقابلاتها، ودور هذه السياسة في ضبط التضخم خلال الفترة محل الدراسة.

الجدول رقم 01: تطور الكملة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018). **الوحدة:** مليار دج.

السنوات	النقود الائتمانية	ودائع تحت الطلب	النقود M1	الكتلة النقدية M2	سيولة الاقتصاد
2010	2098.6	3539.9	5638.5	8162.8	67.74
2011	2571.5	4570.2	7141.7	9929.2	67.83
2012	2952.3	4729.1	7681.86	11015.1	67.75
2013	3204.0	5045.8	8249.8	11941.5	71.59
2014	3656.8	5936.7	9593.5	13673.2	79.33
2015			9418.6	13798	
2016			9407.0	13816.3	
2017			10266.1	14974.6	
2018			10717.4	15638.3	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول, زيادة في الكتلة النقدية من 2010 حتى 2014، وذلك نتيجة تحسن الوضعية الخارجية وارتفاع صافي الأصول الأجنبية 31.15% من 2010 إلى 2014 وكذلك انطلاق المخطط التكميلي (2010-2014).

أما فيما يتعلق بسهولة الاقتصاد فهي في حالة ارتفاع وهذا دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العملات الاقتصادية، وذلك بسبب تمويل الحكومة المشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة, ومن 2015 حتى 2016 نلاحظ انخفاض في الكتلة النقدية وذلك راجع لتدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، ثم يرتفع حجم الكتلة النقدية من جديد ويصل إلى 15638.3 مليار دج سنة 2018.

أما الجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في نفس الفترة:

الجدول رقم 02: تطور مقابلات الكلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الاصول الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
2010	11997.0	-3510.9	3268.1
2011	13922.4	-3406.6	3726.5
2012	14940.0	-3116.3	4287.6
2013	15225.2	-3235.4	5156.3
2014	15734.9	-2024.5	6499.4
2015	15375.4	-2024.5	7277.2
2016	12596.0	567.5	7909.9
2017	11227.4	4691.9	8880.0
2018	10817.2	5751.8	9042.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر .

نلاحظ من خلال الجدول أن الأصول الخارجية في ارتفاع مستمر وذلك نتيجة التغيرات أسعار المحروقات، لأن هذه الأصول نابعة من الاحتياطات الرسمية للصرف، حيث انتقلت من 11997.0 مليار دج سنة2010 الى 15734,9 مليار دج سنة 2014، لكن مع بداية عام 2015 يلاحظ

انحفاض كبير في قيمة صافي الأصول الخارجية لتصل سنة 2018 إلى 17.2 108 مليار دج مقارنة ب 157349 عام 2014، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية في منتصف عام 2014.

خلاصة الفصل:

وفي ختام الفصل الثالث, يمكننا استخلاص أن البنك المركزي الجزائري انشأ عام 1851, حيث تولى وظيفتي الاصدار والائتمان في نفس الوقت, ومع مرور السنوات عرف البنك المركزي الجزائري اتساعا في نشاطه, بفتح فروع في عدة ولايات جزائرية, ومن أهم ادواته, معدل اعادة الخصم, والاحتياطي الاجباري, وأدوات السوق النقدية, ويتكون هيكله التنظيمي من إدارة البنك, وهيئة المراقبة, ومجلس النقد والقرض, اضافة الى مهامه وصلاحياته الواسعة.

ولتحقيق الاستقرار المالي, عمل البنك المركزي الجزائري على ارساء الدعائم الاساسية للحوكمة المصرفية, وذلك بتحديث التشريعات المصرفية والمالية, وتعزيز سلامة ومناعة النظام المصرفي, وتطوير أنشطة البنوك, إضافة للاستفادة من الخبرات المصرفية الخارجية, وتتمثل مسؤولية البنك المركزي الجزائري عن سلامة الجهاز المصرفي, في حالة وجود اختلالات في القطاع المصرفي, في الموازنة بين التطورات في حجم التمويل والتطورات في اشباه النقود, وتتبعا لمسار السياسة النقدية في الجزائر في العقد الاخير نلاحظ تذبذب في الكتلة النقدية بسبب اسعار النفط, يقابلها ارتفاع في سيولة الاقتصاد.

خاتمـــــة

الخاتمـــــــة

تعد البنوك المركزية أهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي, خاصة الجانب المالي والمصرفي, وبإعتباره بنك البنوك فوظيفته مشتقة من مبدأ الازدواج في النظام المصرفي ومن العلاقة الخاصة بينه وبين البنوك التجارية, فهو يقدم لها العديد من الخدمات المصرفية, ويقوم بالاشراف عليها لضمان الاستقرار المالي.

لقد دفعت التغيرات في البنية الاقتصادية في العقود الاخيرة بالبنوك المركزية, في عدد كبير من الدول الى تطوير اسلوب خاص بالقواعد والممارسات, التي تسير عليها بهدف مسايرة أهدافها الاقتصادية, وتعديل تلك الأدوات لتنفيذ سياساتها بهدف تحقيق الاستقرار المالي.

تبقى البنوك المركزية من خلال سلطاتها والوظائف المكلفة بها, تبحث عن تحقيق أهداف السياسة المالية في ظل التحديات الداخلية والخارجية باستخدام مختلف الأدوات والصلاحيات والوسائل المتوفرة, لتحقيق الاستقرار المالي, وبسط مصداقيتها ورفع درجة استقلاليتها.

اختبار الفرضيات:

فرضية1: البنوك المركزية هي التي تقنن وتحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث تحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني لبلد معين, ويختلف دور البنوك المركزية في الدول المتقدمة عن الدول النامية من ناحية القوة الاقتصادية.

فرضية2: يتحقق الاستقرار المالي عندما يكون القطاع المالي قادر على امتصاص الصدمات, ودون التخلي عن القيام بدوره في تخصيص المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية, مع توظيف الموارد المالية تقديم خدمات المدفوعات.

فرضية3: تتمثل الرقابة المركزية في مراقبة جميع أعمال البنوك بصفة دورية من خلال قوانين وتشريعات يصدرها البنك المركزي, وتتمثل مسؤولية البنك المركزي الجزائري عن سلامة الجهاز المصرفي, في حالة وجود اختلالات في القطاع المصرفي, في الموازنة بين التطورات في حجم التمويل والتطورات في اشباه النقود.

وقد توصلنا الى أهم النتائج ووضعنا بعض التوصيات كمايلي:

النتائج:

-يسعى البنك المركزي لتحقيق الاستقرار المالي بالحفاظ على سلامة وكفاءة النظام المصرفي الجزائري.

-الاستقرار المالي من أهم القضايا الاقتصادية الوطنية والدولية, خاصة عند وقوع الأزمات, مما فرض على البنوك المركزية ضرورة اعتماد سياسات تضمن الاستقرار المالي وتحافظ عليه.

-يعتبر البنك المركزي هو السلطة المالية في الجزائر, وبالتالي هو المشرف على ادارة السياسة المالية وتنفيذها بما يتوافق مع أهداف السياسة الاقتصادية, بما يضمن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي, وتحقيق الاستقرار المالي في الدولة.

-يعتمد بنك الجزائر المركزي على أدوات كفاية رأس المال, الرفع المالي, جودة الأصول, السيولة المصرفية, الربحية ومخاطر السوق لتحقيق الاستقرار المالي.

-تطوير وتفعيل الرقابة بالبنوك يسمح بتحديد جميع المخاطر الناتجة عن النشاط المصرفي وبالتالي التمكن من متابعتها ومعالجتها لتحقيق الاستقرار المالي.

-استقلالية البنك المركزي, يؤدي الى ادارة سياسة مالية سليمة بعيدا عن الضغوط والتدخلات الحكومية في الشؤون المالية, التي اوكلت مهمتها للبنك المركزي الجزائري.

التوصيات والاقتراحات:

-تشجيع مبدأ الرقابة الذاتية والذي يعني أن يراقب كل شخص نفسه.

-الارتقاء بالعنصر البشري خاصة من ذوي الكفاءة العالية, مع أهمية التأكيد على أن يتولى إدارة البنك المركزي خبرات مصرفية كافية لها القدرة على تحسين وتطوير أداء البنوك, وذلك بإعطاء أولوية في التوظيفات لخريجي الجامعات وأصحاب التخصصات في الميدان المصرفي.

-التحسيس بأهمية الحفاظ على الاستقرار المالي لمواجهة الأزمات المالية بأقل الخسائر الممكنة.

-الاسراع في تنفيذ اصلاحات مصرفية وفق المعايير العالمية, حتى يساهم القطاع المصرفي في تمويل التنمية وتشجيع الاستثمار, بهدف زيادة العرض الكلي وتشجيع الصادرات مما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي, والنمو الاقتصادي.

-تدعيم البنك المركزي الجزائري بالأدوات التي تمكنه من ممارسة الرقابة على المؤسسات المالية, وذلك بتكوين الاطارات والكفاءات الادارية, من أجل التكيف مع التطورات المتلاحقة في مجال الابتكارات المالية.

آفاق البحث:

لقد سعينا جاهدين خلال بحثنا للإلمام بكل جوانبه, الا أننا ندرك بأن هناك بعض النقائص, فمن خلال دراستنا لموضوع دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي, وتحليلنا للدور الذي يلعبه بنك الجزائر, وذلك باستخدام كل صلاحياته و أدواته, وجدنا فيه مسائل مهمة تستدعي من الاقتصاديين دراستها والتعمق فيها ومن أهمها:

-أثر تقلبات أسعار البترول على تجارة الجزائر الخارجية.

-محاولة اجراء دراسة مقارنة بين البنك الجزائري والبنوك المركزية العالمية, من أجل معرفة التطورات التي تساعد على الحفاظ على سلامة وكفاءة النظام المصرفي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

قائمة الكتب:

1) -أحمد بلودين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2009.
2) -الطاهر لطرش: تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, ط2, الجزائر, 2003.
3) -حمزة الحاج شودار: علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية, عماد الدين للنشر والتوزيع, عمان, 2009
4) -زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، عمان، الطبعة العربية، 2006.
5) -زياد رمضان: ادارة الأعمال المصرفية, دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط6، 1997.
6) -عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين" الناشر: الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، 2009
7) -نبيل حشاد،" استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة"، القاهرة، 1994
8) -عقيل جاسم عبد الله, النقود والمصارف, دار مجدلاوي للنشر, عمان, الطبعة الثانية, 1999.
9) –محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دون سنة نشر.
10) –ميشيل .ب.تودارو : التنمية الاقتصادية, تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق, دار المريخ، المملكة العربية السعودية ، 2006.
11) –ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،1999.

الرسائل والاطروحات:

1) –بن علي عبد الغاني(2016). الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية ,أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، الجزائر: جامعة الجزائر3, ص110.
2) -عفراء سعيد هادي ,البنك المركزي والاقراض الحكومي, رسالة دكتوراه, قسم الادارة والاقتصاد, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة بغداد,2004.
3) –مصطفي يوسف الفكي عبد الله. تقويم دور البنوك المركزية في الدول النامية في الرقابة على الائتمان "دراسة حالة بنك السودان المركزي2009.2014, بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير التي الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا كلية الدراسات العليا, السودان,2015.
4) –معيزي قويدر: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006), اطروحة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2008/2007.

المجلات:

1) –البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، أعداد متفرقة: www.cj.gov.jo.

2) –أمية طوقان: " دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية", ورقة تم تقديمها في إطار مؤتمر بعنوان مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية" دمشق سوريا، يوليو 2005.

3) –جاري شيناسي:"الحفاظ على الاستقرار المالي", صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36 ،صندوق النقد الدولي2005.

4) –عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الاثار والعلاج)، السلسلة الحديثة للبنوك وصناديق الاستثمار والبورصة، الناشر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.

5) –محمد سعيد النابلسي: دور البنوك المركزية في التنمية الاقتصادية, منشورات البنك المركزي الاردني، 1973.

6) -محمد يوسف الهاشل، " سياسة التحوط الكلي والاستقرار المالي وتداخلاتها مع السياسة النقدية" كلمة بنك الكويت المركزي في مؤتمر "يورومني"، الكويت، دولة الكويت، 9 سبتمبر 2014 ، www.chk.gov.kw.

7) هبة عبد المنعم، " الاستقرار الاقتصادي والمالي، ورقة خلفية غير منشورة, صندوق النقد العربي, 2012.

المقالات:

1) –كريم جودي وآخرون: السياسة النقدية في الجزائر , صندوق النقد العربي,1993.

2) –ماجدة مدوخ: أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90, مجلة العلوم الانسانية, العدد23, جامعة محمد خيضر , بسكرة, نوفمبر 2011.

المواد:

1) –المادة (41) من الامر رقم "03–11" المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26–08–2003.

2) –المواد (69 و 70 و 72) من قانون النقد والقرض.

المراجع الأجنبية:

1) -Carl-Johan Lindgren, Gillian Garcia and Matthew I. Saal, Bank Soundness and Macroeconomic Policy (Washington: IMF, 1996): and Charles Enoch and John H. Green, eds., Banking Soundness and Monetary Policy: Issues and Experience in the Global Economy (Washington: IMF, 1997).

2) -BIS, Basel Committee on Banking Supervision, "Enhancements to the Basel II framework July 2009.

3) -Simen T Gray & Nick Talbot, "Developing Financial Markets", Bank of England, Centre for Central Banking Studies, Handbooks in Central Banking, March 2007.

4) -IMF. "The Quest for lasting stability Global financial stability report, world economic and financial survey, April 2012.
5) Muliaman Hadad, "Financial Stability and Hasell: The Intersection", working paper presented T " The Bank Of Indonesia international seminar on financial stability Rasel IT and financial stability reconditions and implementations challenges Bali, 21-23 sep 2006.
6) Jerry L Jordan, "Effective Supervision and the Evolving Financial Services Industry"Federal Reserve Bank of Cleveland June 2001.
7) -Padoa-Schioppa, T. "Central Banks and Financial Stability: Exploring a Land in Between" paper presented on the Scond ECB Central Banking Conference, Frankfurt am Main, 24-25 october 2002.
8) -Papademos L Financial Stability and Macro-Prudential Supervision: Objectives Instruments & the role of the ECB", The ECB and its conference The ECB & its Watches XI", Frankfurt, Sept. 2009.
9) -European Central Bank. "Assessing Financial Stability Conceptual Boundaries and Challenges", in Financial Stability Review, June 2005.
10) -Ferguson, R. Should Financial Stability Be An Explicit Central Bank Objective Federal Reserve Board, Washington, Sept. 2002.
11) -Chant. J. et al.). "Financial Stability As a Policy Goal." in Essays on Financial Stability Bank of Canada Technical Report No. 95, Ottawa, September, pp. 3-4.2003.
12) Deutsche Bundes bank, "Report on the Stability of the German Financial System Monthly Report, Frankfurt, December, 2003.
13) Crockett, Andrew, "The Theory and Practice of Financial Stability," GEI Newsletter Issue No. 6 (United Kingdom: Gonville and Caius College Cambridge), 11-12 July 1997.
14) instruction N 73-94 du 28 november 1994 relatif au reserves obligatoires.
15) -instruction N 02-2013 du 23 avril 2013 relatif au reserves obligatoires.

الملخص:

تمثل البنوك المركزية الركيزة الأساسية للقطاع الاقتصادي, لما تقوم به من دور فعال في ادارة السياسة المالية والاشراف المصرفي, والحفاظ على الاستقرار المالي, والمحافظة على متانة وسلامة الجهاز المصرفي, خاصة في فترات الأزمات المالية, وبالتالي ارساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

تتطلع البنوك المركزية للقيام بدور هام من أجل تحقيق الاستقرار المالي, وتهيئة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي, من خلال بسط أدواتها وصلاحياتها القانونية, كالرقابة الفعالة على المؤسسات المالية وتسيير السيولة المالية, إضافة الى التنبؤ بالأزمات المالية والتصدي لها, وكذا حوكمة البنوك.

كلمات مفتاحية: الاستقرار المالي, البنوك المركزية, بنك الجزائر المركزي, الجهاز المصرفي.

Summary:

Central banks represent the main pillar of the economic sector, due to their effective role in managing financial policy and banking supervision, maintaining financial stability, and maintaining the strength and safety of the banking system, especially in periods of financial crises, thus laying the foundations for sustainable economic growth.

Central banks aspire to play an important role in order to achieve financial stability, and create favorable conditions for economic growth, through the extension of their tools and legal powers, such as effective supervision of financial institutions and the management of financial liquidity, in addition to forecasting and responding to financial crises, as well as the governance of banks.

Key words: financial stability, central banks, Central Bank of Algeria, the banking system.

الملخص

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté desSciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: sciences economiques

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعاييرالأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة

أنا الممضي أسفله:

الطالب: قسوم اسلام **المولود بتاريخ :** 1997/01/07 بالمسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم:109970995001040001 الصادرة **بتاريخ:**2016/04/25 **عن:** بلدية حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر **شعبة:** العلوم الاقتصادية **تخصص:** اقتصاد نقدي وبنكي

خلال السنة الجامعية:2022/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان*: دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي دراسة حالة "بنك الجزائر"

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/19

التوقيع والبصمة

.....